أهمية تكامل استراتيجيات الأمن الغذائي في ظل التقلبات الدورية لسوق الغذاء العالمي (2007-2022)

The importance of integrating food security strategies in the context of the cyclical fluctuations of the global food market (2007-2022)

مداني لخضر [1] , MADANI Lakhdar

جامعة العقيد آكلي محند أولحاج -البويرة (الجزائر) ، l.madani@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 13 /2022/11 تاريخ القبول: 26 /2022/12 تاريخ النشر: 31 /2022/12

ملخص: يهدف هذا البحث إلى رصد السياسات الوطنية للأمن الغذائي، وخياراتها بين الاعتماد الذاتي والاكتفاء الذاتي، ودور تواتر تقلبات الإمدادات والأسعار في السوق العالمي للغذاء في تغيير اتجاهاتها، وخاصة خلال أزمة 2007-2008 والأزمة الغذائية الراهنة (2020-2022)، وقد خلص البحث إلى أهمية اعتماد نهج التكامل في صياغة استراتيجية وطنية للأمن الغذائي؛ تأخذ بعين الاعتبار الامكانيات الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية وتحدياتهما الهيكلية، وتغطي جميع أبعاد الأمن الغذائي ومستوياته، على المدى الطويل، المتوسط والقصير، وتحقق مشاركة الأنظمة الفرعية ذات الصلة بالأمن الغذائي، وتضمن كثافة التفاعلات والتنسيق فيما بينها، والانسجام بين كل التدخلات المرتبطة بسلسلة الغذاء.

كلمات مفتاحية: استراتيجية الأمن الغذائي، سوق الغذاء العالمي.

تصنيفات JEL : O13، Q13 ، Q17 ،Q18.

Abstract: This research aims to observe national food security policies, and their options between self-capacities (financial capacities) and self-sufficiency (productive capacities), and the role of the frequency of supply fluctuations and price volatility in the world food market in their trends, particularly during the period 2007-2008 and the current food crisis (2020-2022). The research concluded on the importance of adopting an integrated approach in the formulation of the national strategy for food security, taking into account the economic potential and the social needs and their structural challenges , all dimensions and levels of food security, in the long, medium and short term. A strategy ensuring the participation of sub-systems related to food security, also the coordination and intensity of interactions, and allowing the harmony of all interventions related to the food chain.

Keywords : food security strategy ; global food market.

JEL Classification Codes : O13 ،Q13 ، Q17 ،Q18 .

Résumé : Cette recherche vise à observer les politiques nationales de sécurité alimentaire, et leurs options entre Auto-capacités (capacités financières) et autosuffisance (capacités productives), et le rôle de la fréquence des fluctuations d'approvisionnement et la volatilité des prix sur le marché alimentaire mondial, en particulier au cours de la période 2007-2008 et la crise alimentaire actuelle (2020-2022), dans l'évolution de leurs tendances. La recherche a conclu à l'importance d'adopter une approche intégrée dans la formulation de la stratégie nationale pour la sécurité alimentaire, prenant en compte le potentiel économique et les besoins sociaux et leurs enjeux structurels, toutes les dimensions et tous les niveaux de la sécurité alimentaire, à long, moyen et court terme. Une stratégie assurant la participation des sous-systèmes liés à la sécurité alimentaire, la coordination et l'intensité des interactions, et permettant l'harmonie de toutes les interventions liées à la chaîne alimentaire.

Mots clés : stratégie de sécurité alimentaire ; marché alimentaire mondial

Codes classification JEL : O13 ،Q13 ، Q17 ،Q18

المؤلف المرسل: مداني لخضر ، الإيميل: l.madani@univ-bouira.dz

1. مقدمة:

شهد الأمن الغذائي تطورا في أبعاده؛ ضمن سياقات الانفتاح التجاري، وأهداف التنمية المستدامة لا سيما القضاء على الجوع، وتحسين التغذية وترقية الزراعة المستدامة، حيث تعددت محاوره وتوسعت من كفاية الإمدادات الغذائية إلى الحفاظ على الاستقرار والاستمرار والسلامة الكافية للأغذية ونوعيتها التغذوية. ولا تزال التحولات العالمية ؛ وبالأخص الأزمات الغذائية المتوالية؛ وكذا التحولات المحلية تفرض الأمن الغذائي -كقضية وطنية وعالمية-بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية؛ وتدخل في كل مرحلة عوامل جديدة تسهم في تحسين أو مفاقمة تحديات الأمن الغذائي؛ كما هو الحال اليوم في ظل تغيرات الأسعار واضطرابات الإمدادات في سوق الغذاء العالمي، و بعد الأزمة الغذائية وارتباطاتها بالأزمة المالية خلال (2007-2008) ، والازمة الصحية العالمية (2020) كما شهدناه في جائحة كورونا ، والنزاعات الإقليمية (الازمة الراهنة: الروسية الاكرانية) والمناخية (الجفاف)، تأتي لتدخل العالم في النصف الأول من عام 2022 في واحدة من أكبر الصدمات في أسواق الغذاء والطاقة.

1-1 إشكالية الدراسة: ما أهمية تكامل استراتيجيات الأمن الغذائي الوطنية في مواجهة التقلبات الدورية لأسواق الغذاء العالمية؟

الأسئلة الفرعية:

- كيف أثرت تقلبات الأسواق العالمية للغذاء على الأمن الغذائي، وهل تعتبر حالة ظرفية أم تعود لاختلالات هيكلية كامنة في النظم الغذائية المحلية والوطنية والإقليمية، والنظام الغذائي العالمي؟
- أي الخيارات أمثل أمام الدول لمواجهة مخاطر الصدمات في الأسواق الغذائية و تعزيز مستويات أمنها الغذائي؟
- ما أهمية تكامل تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي في ظل التقلبات الدورية للأسواق العالمية للغذاء؟

2-1 فرضيات الدراسة: وللإجابة على هذه الإشكالية وأسئلتها الفرعية نطرح الفرضيات الآتية:

-الفرضية الأولى: اضطراب سوق الغذاء العالمي حالة ظرفية وليست هيكلية، ويمكن تجاوزها بتدابير على المدى القصير.

-الفرضية الثانية: تحقيق الأمن الغذائي عملية متعددة الأبعاد، ومساراتها معقدة ومتشابكة الأطراف؛ تفرض اعتماد نهج التكامل في الصياغة والتنفيذ.

3-1 أهمية الدراسة: يسهم تحليل تحديات الأمن الغذائي وفقا لمقاربة شاملة في تصميم سياسات زراعية وغذائية ترتبط بكل أبعاد التنمية الاقتصادية وتراعي التحديات الهيكلية والتغيرات الظرفية للاقتصاد على المستوى القطاعي، وعلى المستوى الكلي، في تصميم وتنفيذ سياسة الأمن الغذائي والتغذية تأخذ بالحسبان جميع جوانب الأمن الغذائي وأبعاده، على المدى الطويل، المتوسط والقصير، وتسمح بالتكيف المستمر للنظم الغذائية.

4-1: منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال رصد ومتابعة وتحليل تقلبات أسعار المنتجات الغذائية واضطراب الإمدادات بالسوق العالمي للغذاء وتأثيرها على تغيير اتجاه الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق مستهدف الأمن الغذائي، وعرض الخيارات التي سلكتها الدول بين الاعتماد على الإمكانيات المحلية أو السوق الخارجي، وكذا تحليل معوقات ودوافع كلا الخيارين (المحور الأول)، ومناقشة دوافع وأسس بناء الاستراتيجية المتكاملة للأمن الغذائي كخيار بديل (المحور الثاني)، وبناء على هذا التحليل يتم استخلاص النتائج وتقديم المقترحات العملية (المحور الثالث).

2- تقلبات السوق العالمي للغذاء وتأثيرها على تغيير اتجاه الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي: شهد السوق العالمي للغذاء تقلبات عديدة كان لها أثرها على الأمن الغذائي من ناحية تطوير أبعاده، وعلى التوجهات الاستراتيجية لتحقيقه وطنيا وعالميا.

2- 1 التطور المفاهيمي للأمن الغذائي باتجاه الشمول وتعدد الأبعاد: ارتبط الأمن الغذائي في الفترة بين نهاية القرن التاسع عشر- أوائل القرن العشرين بصفة مباشرة بأمن الدولة ، وفي الفترة ما بين الحربين العالميتين كقضية داخلية، وفي

الفترة 1950-1960 برزت أهمية المعونات الغذائية، ومع بداية السبعينات ارتبط الأمن الغذائي بالاكتفاء الذاتي ، وفي الثمانينات، أهمية الوصول للغذاء على المستوى الفردي، ومع بداية التسعينيات بدأ الاهتمام بشروط التغذية ، والسيادة الغذائية ، وفي الوقت الحالي ومنذ بداية الألفية تركز الاهتمام على الحق في الغذاء ، توفر الغذاء والقدرة على الوصول إليه واستخدامه، مع الاستقرار، بالإضافة إلى شروط التغذية الصحية والسليمة (SIBINDI, 2020, p. 04).

تعددت تعريفات الأمن الغذائي بالنظر لتعدد أبعاده، وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في الغذاء، كما نصت عليه الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966. وقد حاز التعريف الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما في العام 1996 قبول المنظمات الدولية، وينص على أنه: «يتحقق الأمن الغذائي عندما يمتلك جميع الناس (**صفة الفاعل**)، في كل الأوقات (**الاستقرار** على المدى القصير، **والاستدامة** على المدى الطويل)، إمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي (**الوصول**) إلى الغذاء الكافي (**التوافر**) والآمن والصحي، والذي يعمل على تلبية احتياجاتهم الغذائية (**الاستخدام**)، وتفضيلاتهم الغذائية (**صفة الفاعل**) لحياة مفعمة بالنشاط والصحة»، ويشمل هذا التعريف مختلف أبعاد الأمن الغذائي على المستويين الكلي والجزئي (هاريغان، 2018، صفحة 22) ،وأعيد التأكيد عليه في مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي في عام 2009.

ينطوي هذا التعريف على أربعة أبعاد مهمة اعتبرت محورية للمفهوم خلال العقود الماضية، (التوافر والوصول و الاستخدام) والاستقرار؛ أي ثبات الأبعاد الثلاثة السالفة، واعتمدت هذه الأبعاد الأربعة (أكاديميا)، كما تم توطيدها من طرف منظمة الأغذية والزراعة لأهميتها في تحديد المسارات السياساتية لتحسين الأمن الغذائي (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.، 2020).

كما يغطي التعريف مختلف مستويات الأمن الغذائي؛ على المستويين الكلي (الوطني/القومي) والجزئي(الفردي) .

الأمن الغذائي الفردي: أظهر تحليل (أمارتيا سن 1981، Amartya Sen) للمجاعات أن جانب العرض للأمن الغذائي ليس مهما لوحده في ضمان الأمن الغذائي الفردي، بل العوامل المتعلقة بجانب الطلب مهمة أيضا، مستعملا مفهوم الاستحقاقات للغذاء في جانب الطلب عند الأفراد، الأمر الذي سيعتمد على دخولهم وأصولهم من بين العديد من العوامل الأخرى. وعندما يكون هناك نقص في هذه الاستحقاقات، يمكن أن يسود الجوع للأفراد، حتى ولو كانت الإمدادات الغذائية كافية من حيث العرض على المستوى القومي. ومن ثم أصبح التعبير عن أهمية جانبي العرض والطلب على حد سواء، كعوامل للأمن الغذائي (هاريغان، 2018، صفحة 23).

الأمن الغذائي من ناحية جانب العرض على مستوى الاقتصاد الكلي، أي تقييم كيفية حصول البلدان على الغذاء الذي تحتاج إليه لإطعام سكانها، حيث تعالج قضايا ضعف الأمن الغذائي من منظور اقتصادي، مثل اعتبار سوء التغذية كأكبر تهديد فعلي للصحة؛ و يبطئ النمو الاقتصادي ويؤدي إلى الفقر، وكذا معالجة قضايا ارتفاع أسعار الغذاء عالميا و الاهتمام بتبعاتها السلبية على الاقتصاد الكلي كزيادة التضخم المحلي ، وزيادة العجز التجاري ، وزيادة الضغوط المالية ، ومن المنظور الكلي للأمن الغذائي ربطه، كذلك، بتحقيق الأهداف التنموية للألفية.

وفي هذا السياق، تطور مفهوم الأمن الغذائي لإدراج بُعدا" صفة الفاعل" و"الاستدامة"، كبعدين حيويين للأمن الغذائي ينبثقان مباشرة عن مبدأ الحق في الغذاء، ولازمين لتحقيق تحويل النظم الغذائية باتجاه أهداف التنمية المستدامة.

ويقصد ب، **"صفة الفاعل"** تمكين الأفراد أو المجموعات ليتمتعوا بقدرة التصرف بشكل مستقل لاختيار ما يأكلونه، والأغذية التي ينتجونها، وكيفية إنتاجها، وتجهيزها، وتوزيعها، إلى جانب المشاركة في العمليات السياساتية التي تحدد النظم الغذائية، وتتطلب حماية صفة الفاعل نظما اجتماعية وسياسية تنهض بهياكل الحوكمة التي تمكن من تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع، وللحكومة في ذلك أدوار مهمة، بضمان الحصول على المعلومات والموارد المطلوبة للإنتاج والتصرف، و مشاركة كل الفئات وخاصة (الأفراد والفئات الضعيفة، المزارعين الصغار، الصيادين ، الرعاة ..)، في الحلول

والتأثير على البيئة الغذائية، والتفكير في كيفية مواجهة انعدام الأمن الغذائي، مع الإشارة، أن أطرافا في الوقت نفسه، قد تتمتع أكثر بصفة "فاعل أو سلطة" مثل الجهات الدولية المانحة والشركات الكبيرة.

وتنطوي **الاستدامة** كبعد من أبعاد الأمن الغذائي على ممارسات خاصة في النظم الغذائية، تساهم في إعادة تجديد النظم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل، مع ضمان تلبية الاحتياجات الغذائية للأجيال الحالية دون تقويض الاحتياجات الغذائية لأجيال المستقبل ، كما تحترم النظم الإيكولوجية؛ وقد برز مفهوم البصمة الإيكولوجية استخدام مقياسه ليشجّع على الحفاظ على رأس المال الطبيعي والممارسات التي تحافظ عليه، إذ لا يأخذ في الحسبان ما يستهلكه الأشخاص فقط ولكن يهتم أيضا بطريقة إنتاج الأغذية وتجهيزها ونقلها واستخدامها (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.، 2020، صفحة 09). واعتبارا للتعقيد الذي يتسم به الأمن الغذائي، سواء من حيث اتساع مجالات الدراسة المتعلقة به، والتي تشمل الزراعة والسياسة وعلم الاجتماع والفسيولوجيا البشرية، وكذا من حيث تعدد العلاقة السببية المتضمنة فيه، تطورت مقاربات تحليله كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم 01: تطور مقاربات تحليل الأمن الغذائي

مجال التركيز	المنظور القديم لتحليل الأمن الغذائي	نشأة التحليل المستدام للأمن الغذائي (منظور حديث)
مسار تحقيق الأمن الغذائي	من نقص الإنتاج إلى زيادة الإنتاج	-عدم تطابق الإنتاج والاستهلاك وتوجهات السياسات - إعادة تصميم النظام الغذائي لتحقيق الاستدامة، التي تحددها معايير متعددة: اجتماعية وبيئية واقتصادية
تحليل الأزمة الغذائية لسنوات 20007 و2008	أزمة مفاجئة سببها الصدمات الخارجية (مثل أزمات أسعار النفط والقطاع المالي)، والتي تفاقمت بفعل نظام التسعير الوطني وتقييد الصادرات	مسار خلل طويل الأمد بعد بروز روابط جديدة ومعقدة من عدة عوامل، أجهدت النظام الغذائي، ولذلك تتبعها بمثابة تحذير مسبق لأزمة كبيرة ممكنة الحدوث.
التدخل الأمثل	إعادة توجيه المسارين القصير والطويل الأجل لإمدادات الغذاء وأنماط الاستهلاك؛ لمواءمة أفضل بين البيئة والصحة وبين عدم المساواة داخل المجتمع؛ وإعادة بناء المخزونات الاحتياطية	وتبادل أفضل للمعلومات على الصعيد الوطني حول مستويات الإنتاج والمخزون الغذائي كشبكة للأمان، وتحسين التنسيق بين هيئات الغذاء الدولية
المقاربة الاقتصادية	إنشاء عرض (سلعي) فعال	الحاجة إلى استيعاب كامل تكاليف الغذاء
دور العلوم	البحث والتطوير الزراعي، علوم الحياة أساسا	العلوم الطبيعية إضافة للعلوم الاجتماعية
النظرة للصحة	سوء التغذية والجوع	مجموعة واسعة من الأمراض+ سوء التغذية
الطاقة	استخدام الأراضي في توليد الطاقة	انبعاثات الكربون من خلال سلاسل الغذاء
مخاوف بيئية	على مستوى المزرعة في المقام الأول	عبر كامل سلسلة التوريد
قضايا المستهلك	التركيز على قلة الاستهلاك	النقص، الإفراط، والاستهلاك السيء
مكمن النفايات	في المزرعة والتوزيع	مستويات النظام الغذائي وخاصة الاستهلاك
مركز القوة	الحكومة بشكل رئيسي ولكن أيضا المصالح التجارية	بين القطاع الخاص والحكومي؛ المؤسسات والأنظمة الدولية؛ الحوكمة العالمية

نقاط ذات الاهتمام	(جغرافيا) البلدان النامية منخفضة الدخل	عالمية : تشوه أسواق الدول مرتفعة الدخل

المصدر: LANG, T., & BARLING, D. (2012). Food security and food sustainability: reformulating the debate. The Geographical Journal, 178(4), p 317.

2-2تقلبات أسعار وإمدادات السوق العالمي للغذاء وتأثيرها على تغيير اتجاه الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي : في بداية السبعينات، كان استعمال مصطلح الأمن الغذائي متوافقا مع التحول في التعاطي مع القضية الغذائية من توجّه نحو الداخل؛ بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء بما يتماشى والسياسة الحمائية في مجال المبادلات التجارية (1)، إلى الاعتماد على الخارج لتغطية العجز من العرض الداخلي للغذاء عبر الاستيراد. وقد تطلّب هذا الأمر سياسة منفتحة في التجارة الخارجية (2)، لتعيد الأزمات المتواترة في الأسواق الغذائية العالمية الاستراتيجيات الوطنية إلى المربع الأول.

2-2-1 الأزمة الغذائية العالمية -سنوات 1973 – 1974 والاتجاه إلى سياسة الاكتفاء الذاتي: بعد الأزمة الغذائية العالمية سنوات 1973 – 1974 التي شهدت جفافا وعدة مجاعات؛ نتيجة للمشتريات الكبيرة من الحبوب في الأسواق العالمية، وانخفاض إنتاج الحبوب، وعدم توفر المخزون، وزيادة الأسعار؛أصبح تركيز منظمة الأغذية والزراعة (مؤتمر الغذاء العالمي 1974) على أولوية الأمن الغذائي العالمي عبر زيادة واستقرار أكبر للإنتاج (الوفرة)، وقد تم تبني سياسة الاكتفاء الذاتي من طرف عدة دول.

وتعتبر سياسة الاكتفاء الذاتي كتوجه ضمن النمو الممركز المتجه إلى الداخل، لتلبية الحاجات الغذائية، بقدر الإمكان، من الإمدادات المحلية وتقليل الاعتماد على التجارة، في إطار مقاربة حمائية عن طريق عملية انتقائية للواردات، وسياسة سعرية مستقلة عن الأسواق العالمية، ويأتي هذا الاتجاه في نفس سياق فكرة أن الدولة القوية تموّن نفسها بنفسها، ولذلك لابد من تقليص التبعية الغذائية، وتجسيد ذلك عبر التخطيط الغذائي الذي يستهدف تحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء عبر إنتاج الأغذية المحلية، خصوصا الحبوب (هاريغان، 2018، صفحة 111) .

2-2-2 الاعتماد على الذات (القدرات المالية) في توفير الغذاء ومقاربة الغذاء الرخيص: يأخذ هذا النهج بالاعتبار إمكانيات التجارة الدولية، في ظل نموذج نمو منفتح على الخارج؛ أي المحافظة على الإنتاج المحلى إلى جانب القدرة لتحقيق توازنها الزراعي والغذائي بتشجيع تخصصها الدولي، ودفع الإنتاج الوطني من الغذاء في ظل شروط اقتصادية سليمة، عبر الاستيراد من السوق العالمي عند الحاجة. وتستشف هذه المقاربة أصولها من نظرية الامتيازات المقارنة لدافيد ريكاردو، ومن خلالها ظهر مفهوم الأمن الغذائي، بما لا يتعارض ومبادئ اقتصاد السوق التنافسي (Padilla Martine, 1995, p. 19) ،تحت مبرر الاستخدام الرشيد للموارد الشحيحة من الناحية الاقتصادية، باستخدام مواردها لإنتاج سلع أخرى بغرض التصدير (مثل النفط ، والمصنوعات ، والخدمات) ، واستخدام النقد الأجنبي المكتسب لشراء الواردات لمعظم احتياجاتها الغذائية.

وقد أدت مشكلة تقلب الأسعار (تراجع مؤشر متوسط الأسعار الدولية الزراعية بنسبة 39 %) التي شهد النظام الغذائي العالمي في الفترة من 1975- 1989، إلى الترويج لمقاربة (الغذاء الرخيص)، واعتبار أن إطعام البلدان النامية لنفسها بنفسها (الاكتفاء الذاتي) لا تصلح إلا في الفترة التاريخية الماضية، ومن الأفضل لها أن توفر أمنها الغذائي من خلال الاعتماد على المنتجات الزراعية المتوفرة في الغالب بتكلفة منخفضة في الأسواق الدولية، وليس بالضرورة إنتاجها محليا، أي توفير حجم الإمدادات الغذائية وليس الناتج الزراعي المحلي فقط ، وهنا تم توسيع مفهوم الأمن الغذائي إلى القدرة على الحصول على الغذاء، ليضاف إلى محددي التوفر والاستقرار (McMichael Philip, 2002, p. 45).

ويأتي هذا التوجه بعد أن عرفت الزراعة وإنتاج الغذاء تحولا سريعا في الاقتصاد العالمي، حيث انتقلت من النموذج التقليدي المرتكز على الإنتاج العائلي للأسواق المحلية والقومية إلى نشاط معقد جدا وعالمي في مداه، أين تترابط

الأنظمة والسلاسل والشبكات بين أطراف العالم، وفي الوقت نفسه لا تعرف الزراعة العالمية الجديدة تجانسا، فنجدها حقلا متفاوتا يجمع بين الإنتاج الزراعي المُعَولم والمصنَّع إلى جانب زراعة الكفاف في البلدان الفقيرة.

وفي هذا السياق، شهدت العديد من الدول انتقالا في توجهاتها الاستراتيجية لتحقيق أمنها الغذائي من استهداف الاكتفاء الذاتي إلى الاعتماد على الذات؛ سواء كان ذلك من المصادر الداخلية للدولة عن طريق الإنتاج، أو عبر تحقيق شروط القدرة المالية لتوفير الإمداد بالغذاء؛ أي تغطية العجز باستيراد الغذاء من المصادر الخارجية.

2-2-3 الأزمة العالمية للغذاء 2007-2008: شهد العالم سنة 2008 وبداية 2009 أزمة ثلاثية في مجالات الغذاء والوقود والهزات المالية، بعد تسجيل موجة ارتفاعات مفاجئة في الأسعار شملت كافة مجموعات السلع الأولية خلال الفترة (2003 إلى 2008)، بطريقة متزامنة واستمرت في الصعود، لكن أخذ هذا الارتفاع شكلا حادا خلال عام 2007-2008، حيث تضاعفت أسعار القمح والأرز، وارتفعت أسعار الذرة وفول الصويا بحوالي 50%، وارتفعت أسعار المحاصيل البقولية بأكثر من 75%. وسجل الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمي لمنظمة الفاو زيادة قدرها 45%، وحسب البنك العالمي فإن توقيت الزيادة في الأسعار الزراعية يوضح وبقوة الآثار الناجمة عن أسواق الطاقة (البنك العالمي، 2010)، غير أن أسباب اضطرابات أسواق الغذاء العالمية ترجع إلى التغيرات التي تشهدها القوى المحركة للسوق ذاتها، ويتعلق الأمر بالقوى التقليدية (انخفاض المخزونات، نقص العرض نتيجة التقلبات المناخية)، و العوامل غير الظاهرة (تغير أنماط الاستهلاك، تدفقات أموال المضاربة إلى الداخل، والتدابير المتخذة على صعيد السياسات الحكومية كالحماية التجارية و الدعم الزراعي ..)، إلى جانب العوامل المفاجئة لتضخم الأسعار (تزايد الطلب على الأغذية نتيجة النمو الاقتصادي السريع للصين والهند ، وأسعار النفط القياسية، الطلب على الوقود الحيوي).

منذ الأزمة، توسّعت الروابط بين أسعار المواد الغذائية وأسعار الوقود لتشمل كل من مدخلات ومخرجات الإنتاج الزراعي (لإنتاج الوقود الحيوي دور رئيسي في تعزيز أسعار المواد الغذائية)، بعد أن كانت مقتصرة أساساً على جانب الإنتاج؛ إذ تساهم الطاقة في الإنتاج الزراعي وإنتاج الأغذية (كالأسمدة والوقود للآلات).

ومع تباين الآراء حول الأهمية النسبية لمسببات الأزمة الغذائية العالمية، تتقارب آراء الخبراء أن الإمدادات العالمية من السلع الغذائية والزراعية ستصبح أقل وفرة في المستقبل بسبب عدة عوامل (ندرة الأراضي والموارد المائية وتغير المناخ، وتناقص العائدات على الاستثمار في الإنتاجية وارتفاع أسعار الطاقة، وستبقى التقلّبات سمة أساسية للأسواق الزراعية بتغيرات سريعة على المدى القصير (أنظر الشكل 01).

أدت هذه الأزمة إلى إعادة طرح قضية الأسعار الزراعية-الغذائية على أعلى مستويات المنظومة السياسية والاقتصادية الدولية، واختلفت الرؤى حول مسببات ومآل ارتفاع أسعار الأغذية العالمية في الفترة 2006-2007، وعاد النقاش عما إذا كانت اتجاهات الانخفاض في الأسعار الزراعية العالمية قد انقلبت إلى عكس اتجاهها نحو الارتفاع، وأصبح البحث عن آليات تفادي هذا الارتفاع ومواجهة آثاره تفرض نفسها من جديد.

2-2-4 التقلبات الراهنة لأسعار وإمدادات السوق العالمي للغذاء (2020-2022): خلفت الأزمة الصحية العالمية جراء تفشي وباء COVID 19 (2020) والتدابير المرتبطة بها؛ وخاصة تدابير الإغلاق؛ صدمة في الاقتصاد الكلي، وتعطلا في سلاسل الإمداد الغذائي إثر الانقطاعات في خدمات النقل والخدمات اللوجيستية؛ مما أدى لزيادة التكاليف خاصة الانتاج والتوزيع، والتأثير القوي على الطلب على المنتجات الغذائية ذات القيمة الأعلى، وتخفيض اليد العاملة المتاحة. وكان لذلك تأثيرات على مستويات الأمن الغذائي ومفاقمة أزمة الفقر، وبدرجة أكثر حدة في البدان النامية، التي تتميز أنظمتها الغذائية بكثافة في العمالة، وضعف تطور سلاسل الإمداد الغذائي.

ساهم التضخم في أسعار استهلاك الأغذية بسبب الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد19 –والتدابير المتخذة لاحتوائها في ارتفاع تكلفة المعيشة في جميع البلدان (الشكل 01)، ولم يتمكن ما يقرب من 3.1 مليار شخص من تحمل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2020 بزيادة 112 مليون شخص مقارنة بسنة 2019، كما قفز معدل انتشار نقص التغذية من 8.0 إلى 9.3 %

في الفترة من 2019 إلى 2020 ، وارتفع بوتيرة أبطأ في عام 2021 ليصل إلى 9.8 %، بعدما بقي من دون تغيير يذكر منذ عام 2015، وتأثر ما تراوح بين 702 و 828 مليون شخص بالجوع عام 2021 بارتفاع بنحو 150 مليوناً منذ تفشي الوباء، (103 مليون شخص بين عامي 2019 و 2020 ، و 46 مليون شخص آخر في عام2021). وتُشير التوقعات إلى أن نحو 670 مليون شخص سيظلون يعانون من الجوع في عام2030 ؛ أي 8% من سكان العالم، وهي نفس النسبة التي كانت مسجلة في عام2015 عندما أُطلقت خطة عام 2030 (منظمة الأغذية والزراعة الفاو، 2022، الصفحات 5-6)

شهد النصف الأول من عام 2022 على إثر **الأزمة الروسية الأوكرانية صدمة ارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمي**، وهي واحدة من أكبر الصدمات في أسواق الغذاء والطاقة لم يشهدها العالم على مدى عقود (الشكل رقم 01)؛ حيث أخذت أسعار الغذاء والطاقة ومستويات الجوع في العالم منحى تصاعديا، حتى قبل الأزمة في أوكرانيا، بسبب جائحة كورونا وآثار تغيّر المناخ والصراعات، وتعد الأزمة الحالية التي مست الغذاء وخاصة القمح والزيوت النباتية أكثر انتشارا من ذي قبل لتزامنها بأزمة أسعار الوقود والأسمدة، وانخفاض المخزون وتقلّص الإنتاج وتأثر سلاسل التوزيع وتجارة الأغذية.

خلال شهري ماي وأوت 2022 ارتفع مؤشر أسعار المستهلك (CPI)[1] وقارب الضعف (90-93%)، وبلغ التضخم في الكثير من الدول مستوى الرقمين، وتعتبر البلدان الأكثر تضررا في أفريقيا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وأوروبا وآسيا الوسطى، وقد تجاوز تضخم أسعار المواد الغذائية التضخم الإجمالي في 78.8 %من الدول (156 دولة) (world bank, 2022, p. 02).

شكل رقم 01 : تواتر صدمات أسعار الغذاء في السوق العالمي (جانفي 2000- أفريل2022) المؤشر 2014-2016=100

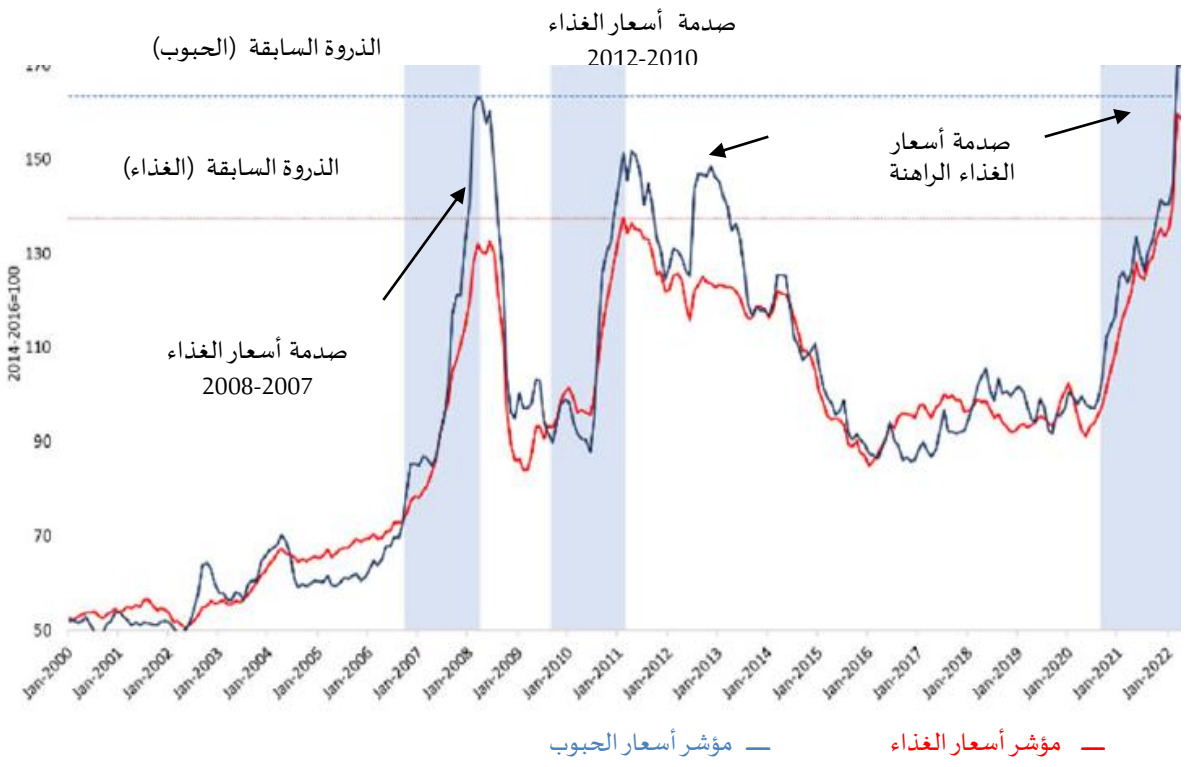

المصدر: Amaglobeli, David, Emine Hanedar, Gee Hee Hong, and Céline Thévenot.2022. "Fiscal Policy for Mitigating the Social Impact of High Energy and Food Prices." IMF Note 2022/001, International Monetary Fund, Washington, DC, P02.

وتجدر الإشارة أنه حتى قبل اندلاع الأزمة الأوكرانية، كانت الأسعار الدولية للأغذية مرتفعة بالفعل، بسبب ظروف الأسواق، وارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة جراء جائحة كوفيد-19، وانقطاع سلاسل الإمداد الدولية، وعوامل أخرى . ففي شهر مارس 2022، كانت أسعار المواد الغذائية العالمية أعلى بنسبة 30% تقريباً مما كانت عليه في الوقت نفسه من العام 2021 (الأمم

المتحدة، تقرير التنمية المستدامة 2022، 2022، صفحة 29)، وجاءت الأزمة في أوكرانيا لتساهم في مفاقمة اضطراب أسواق الغذاء والوقود والأسمدة، وكلها أسواق مترابطة. وتجدر الإشارة أن كلا من روسيا وأوكرانيا مصدرين رئيسيين للمنتجات الزراعية، روسيا أكبر مصدر عالمي للقمح والأسمدة، بينما أوكرانيا أكبر مصدر لزيت عباد الشمس في العالم ورابع أكبر مصدر للذرة، وقد بلغت حصتهما السوقية التصديرية للفترة 2015-2020 (28٪ للقمح، 15٪ للذرة ،66٪ زيت عباد الشمس و 16٪ للأسمدة). كما فاقمت تكاليف النقل وزيادة أسعار الأسمدة (2022) بمقدار الضعف انعكاسا لتكاليف المدخلات (الغاز الطبيعي التي سجلت ارتفاعا قياسيا) من الضغوط على أسعار المواد الغذائية (الوقود والأسمدة مدخلات مهمة) (Amaglobeli, 2022, p. 02)، ويستورد ما لا يقل عن 50 بلداً ما نسبته30 % أو أكثر من القمح من هذين البلدين، وتصل إلى أكثر من 50 % بالنسبة للبلدان الأفريقية والبلدان الأقل نمواً.

تسبب الصراع في انخفاض حاد ومفاجئ في صادرات الحبوب وبذور عباد الشمس والأسمدة.، كما فاقم الوضع إقبال حوالي 25 بلدا واجهت ارتفاع أسعار الغذاء بفرض قيود على الصادرات، مما أثر على أكثر من 8% من تجارة الغذاء العالمية. ونتيجة لذلك، فإن البلدان المعتمدة على الواردات معرضة لارتفاع تكاليف الغذاء وتعطل سلسلة التوريد.

هذه التحديات ليست جديدة على صانعي السياسات بعد تسجيل حدوث صدمات في أسعار السلع خلال العشرين عامًا الماضية، ولكن في ظل بيئة الاقتصاد الكلي الحالية قد تكون هذه الصدمة أكثر صعوبة مقارنة بالحالات السابقة لارتفاع أسعار السلع الأساسية، إذ أصبح الحيز المالي المتاح لاستجابة الحكومات ضيقا جدا عقب جائحة كوفيد-19، هذا في المدى القصير، كما أن تغير المناخ يؤثر تأثيرا هيكليا على الإنتاجية الزراعية في كثير من البلدان (Amaglobeli, 2022, p. 02).

كما برزت حاجة ماسة إلى أنشطة مشتركة ومنسقة وحلول سياساتية لتجنب نقص غذاء أفقر الشعوب في العالم والحد من تأثير الصراع، فضلاً عن العواقب المستمرة للجائحة على انعدام الأمن الغذائي العالمي. (الأمم المتحدة، تقرير التنمية المستدامة 2022، 2022، صفحة 28). إذ بحلول شهر جوان 2022، زاد عدد الذين يعانون من نقص حاد في الأمن الغذائي – أي الذين قلت إمكانات حصولهم على الغذاء في الأجل القصير إلى مستوى يعرض حياتهم وأرزاقهم للخطر – إلى 345 مليون نسمة في 82 بلدا طبقا لبرنامج الأغذية العالمي.

3-2 معوقات تحقيق الأمن الغذائي بالاعتماد على إمدادات السوق العالمي: تواجه البلدان التي تستورد نصيباً كبيراً من احتياجاتها من الأغذية من الأسواق العالمية، مخاطر استقرار الإمدادات وإتاحتها في الأسواق العالمية؛ ومخاطر تقلبات الأسعار، التي قد ترتفع بما يتجاوز المستويات التي يمكن أن يتحملها البلد المستورد.

ويمكن تسجيل العوائق ذات الأثر على انسيابية الامدادات الغذائية واضطراب أسعارها ويظهر من خلال ما يلي:

1-3-2 الوضع غير التنافسي للأسواق الزراعية العالمية -ظاهرة التركز في النظام الغذائي العالمي) : زيادة التركيز في سلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية إثر عولمة مصادر التموين بتدويل المؤسسات الكبرى، وتوسع المشاركة في السلاسل العالمية للقيمة بتنسيق بين المشترين وشركات التوزيع الواسع، وتوسع تجارة المنتجات الوسيطية والخدمات ضمن شبكة تتقاسم الإنتاج، ويرتبط فيها الموردون والمشترون في قطاع الزراعة والصناعات الغذائية (Agro-alimentaire) بعلاقات تجارية طويلة الأمد أو من خلال هياكل ملكية مشتركة.

- سمح التركز في جميع الحلقات (المدخلات الزراعية (الأسمدة والبذور)، الإنتاج، التحويل والتجهيز الصناعي، التوزيع، الإطعام السريع، المساحات التجارية الكبرى، البيع بالتجزئة للمنتجات الغذائية. لها بالتحكم في مراقبة السلسلة بأكملها، كالتحكم في مواصفات المنتجات وتصنيعها وتسويقها.

- فاقمت الهيمنة السوقية وبروز الطابع الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات على مستلزمات المنتجات الزراعية، والمنتجات الزراعية الخام والمنتجات الزراعية الغذائية المحولة، من تشوهات الأسعار (المدى المتوسط). وكذا تنامي نشاط المضاربة في أسواق الأغذية الآجلة، في بورصات السلع الغذائية الأساسية، في تحركات الأسعار على المدى القصير.

2-3-2 -تعثر إدماج الزراعة في النظام التجاري العالمي؛ أحدث الأزمة الصحية (كوفيد 19) اضطرابا في أنماط التجارة جراء فرض قيود جديدة على الصادرات الزراعية. ولكن القيود التجارية ليست ظرفية، إذ لاتزال جملة من جملة من القيود تحول دون المسار التحريري للتجارة الزراعية الغذائية، وتعود في بعضها لخصوصية الزراعة كنشاط اقتصادي له أهميته بأبعاده الاجتماعية والسياسية وحتى الجيو-سياسية، وتعقيد تحقيق التوازن الداخلي لسوق الغذاء على مستوى السوق المحلي، وترجع أخرى إلى التشوه الذي يعرفه سوق الغذاء، والسياسات التدخلية الحكومية، وهيكل الأسواق المعروف بالمنافسة غير التامة.

- تشكل عوامل أخرى كامنة في النظام التجاري العالمي معيقات هيكلية أمام انسيابية الامدادات من السلع الغذائية واستقرار أسعارها، إذ مع تنامي الدعوات لإصلاح أسواق السلع الأساسية، والأخذ بتدابير تنظيمية مناسبة على مستوى متعدد الأطراف، أبرزت الإجراءات التقييدية لبعض الدول وجود حدود في النظم التجارية الدولية للمنتجات الزراعية والغذائية، كما لعبت المضاربة في أسواق العقود الآجلة والسلع الأساسية دورا رئيسيا في تغذية ارتفاعات الأسعار (الأمم المتحدة، سبتمبر 2010)؛

– لا تزال اتجاهات سياساتية تعتبر تحرير التجارة الغذائية والاستثمار تشكل مخاطر على الأمن الغذائي؛ لما لها من أثر فقدان الاستقلالية في صنع القرار وسبل عيش المزارعين أصحاب المستثمرات الصغيرة، وفقدان حقوق الأراضي الزراعية لصالح المستثمرين الأجانب، والتكاليف البيئية (فقدان التنوع الجيني وزيادة انبعاثات الكربون)، وارتفاع المخاطر الصحية لتزايد تجارة واستهلاك الأغذية المصنعة والمعلبة، وزيادة تركيز وهيمنة الشركات في سلاسل القيمة العالمية (SIBINDI, 2020, p. 07)،

- بلغ الدعم المقدم للأغذية والزراعة في العالم نحو 630 مليار دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة2018-2013 ، واستهدف نحو 70 %من هذا الدعم المزارعين بشكل فردي من خلال السياسات التجارية وسياسات السوق والإعانات المالية المرتبطة بالإنتاج أو الاستخدام غير المقيّد للمدخلات المتغيرة (منظمة الأغذية والزراعة الفاو، 2022، صفحة 6).

- يمكن أن تؤثر سياسات دعم الحكومات للأغذية والزراعة، بما فيها التدخلات على صعيد التجارة والأسواق، والإعانات المالية للمنتجين والمستهلكين، ودعم الخدمات العامة؛ على توافر الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحمل كلفتها.

- زيادة التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، دفعت لإعادة تشكيل سلاسل الإمدادات العالمية لفول الصويا، إذ سعت الصين لنقل مشترياتها منه من الولايات المتحدة الأمريكية إلى في أمريكا الجنوبية على غرار الأرجنتين والبرازيل.

3-3-2 محدودية المبادلات في أسواق الحبوب الغذائية في العالم أثناء الأزمات: تتم التجارة بنسبة تتراوح بين 20 و25 % من الإنتاج الغذائي العالمي في الأسواق الدولية، حيث ارتفعت قيمتها من 315 مليار دولار خلال الفترة 1991/1990 إلى حوالي 1,5 ترليون دولار سنة 2017. وتسجل البلدان المنخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل قرابة ثلث تجارة الأغذية العالمية، وفي العقود الأخيرة أصبح الكثير من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من البلدان المستوردة الصافية للأغذية، ما يثير الهواجس حيال أوجه الضعف الناشئة عن الاعتماد على الأسواق العالمية للسلع الغذائية (منظمة الأغذية والزراعة الفاو، 2022، صفحة 6). و من التحديات التي أبرزتها الأزمات الغذائية العالمية محدودية المبادلات في أسواق الحبوب الغذائية في العالم أثناء ها ؛ إذ لا يدخل إلا جزء ضئيل من الإنتاج العالمي إلى الأسواق الدولية، فصادرات القمح لا تمثل سوى أقل من خمس(1/5) الإنتاج العالمي للقمح، فضلاً عن سيطرة ستة بلدان على جانب العرض حيث تشكل معاً ثلاثة أرباع صادرات القمح في العالم، الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات الأسواق، مع تسارع الاضطرابات الجيو- سياسية (روسيا- أكرانيا،..)؛ ويضاعف –بالتالي- من مخاطر الدول المعتمدة على الأسواق الدولية للحصول على الغذاء.

2-**4- المخاطر الاجتماعية والسياسية في ظل التبعية لاستيراد الأغذية**: تسببت زيادة أسعار الغذاء في اضطرابات سياسية في عدة دول، وأدت محاولات خفض دعم الغذاء برعاية برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد والبنك الدوليين إلى اندلاع الانتفاضات في مصر عام 1977، بعد إلغاء دعم الغذاء الذي سبب زيادات ضخمة في أسعار الأغذية الأساسية مثل

الخبز والأرز، انتشرت أعمال شغب في جميع أنحاء البلاد، مما أجبر سلطات البلد على التراجع، وسجلت حالات مماثلة بالمغرب (1981)، وتونس (1983)، والأردن عامي 1989 و 1996، وكذلك في الجزائر (هاريغان، 2018). كما حدثت الاحتجاجات على الزيادات (المخطط لها) في أسعار الوقود في الآونة الأخيرة (الإكوادور وفرنسا وهايتي وإيران وكازاخستان)، ولذلك تفسر التدابير المتخذة للحفاظ على مستوى الأسعار بالاعتبارات السياسية، اذ شكل ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية شرارة احتجاجات واسعة للتعبير عن استياء واسع النطاق من السياسات الحكومية، والظروف المعيشية (ارتفاع معدلات الفقر)، وعدم المساواة، والفساد، وبداية لاضطرابات اجتماعية. ويتم معارضة إلغاء دعم الأسعار التي يُنظر إليه كأحد المزايا الاجتماعية القليلة، خاصة مع وجود ضعف الثقة في إعادة تخصيص الحكومات للميزانيات الموفرة من الدعم لصالح السكان (Amaglobeli, 2022).

كما تشير التقديرات لوجود ارتباط بين الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للغذاء التي شهدتها الفترة 2007-2008 و2010-2011 والتي كانت نتيجتها زيادة مطردة في تكاليف المعيشة ، وعاملا محفزا إلى جانب عوامل اجتماعية واقتصادية للاضطرابات السياسية التي اجتاحت العالم العربي منذ النصف الأول من العام 2011.

وتعتبر مسألة القدرة على تحمل تكاليف الغذاء واحدة من القضايا الحرجة بسبب عدم المساواة في الدخل وفي مجالات أخرى كالوصول إلى التعليم والتشغيل وغيرها، كما أن لعدم المساواة دور في ضعف الأمن الغذائي، وقد أقرت ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2010) (هاريغان، 2018، الصفحات 136-139 بتصرف-).

3-دوافع التكامل في استراتيجية الأمن الغذائي وأسس بنائها: تتأكد أهمية التكامل في التعامل مستهدف تحقيق الأمن الغذائي من خلال عدة مبررات، شكلت في ذاتها عوامل لبناء استراتيجية متكاملة للأمن الغذائي الوطني.

3-1دوافع التكامل في استراتيجية الأمن الغذائي:

3-1-1 البعد الجيو-سياسي للأمن الغذائي : يتطلب تقييم احتمالات القضاء على الجوع - الهدف 2 من التنمية المستدامة - فهم الأمن الغذائي الذي يتجاوز القضايا الإنمائية أو الإنسانية ، ليشمل الروابط مع الجغرافيا السياسية من خلال تحديات التنافس على الموارد الطبيعية والتجارة والصراع المسلح وتغير المناخ، إذ يشكل التنافس على الموارد الزراعية سببًا ونتيجة للتنافس الجيوسياسي، كما أن التجارة الدولية و رغم أهميتها للأمن الغذائي، فإنها تخلق أيضًا نقاط ضعف جراء اضطرابات الإمدادات - أحيانًا كثيرة بدوافع سياسية، فالصراع المسلح محرك لانعدام الأمن الغذائي، ويمكن أن يؤدي في حد ذاته إلى الاضطرابات الاجتماعية والعنف. ويتفاعل تغير المناخ مع الظواهر الثلاث (التنافس،الصراع،التجارة)، وسيستمر هذا المركب من التحديات الجيوسياسية مشكلا عقبات بشكل مباشر أمام الجهود المبذولة للقضاء على الجوع (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، ولذلك تتطلب هذه الروابط المتداخلة مزيدًا من المشاركة والتحليل المتكاملين للسياسات (Zhou, 2020, p. 13).

- يضاف إلى ذلك، أن مشهد الأمن الغذائي العالمي لا يزال يتوزع بين تأثير المنافسة الجيوسياسية وجهود الحوكمة العالمية، بعد أن أصبح توسع التوترات الجيوسياسية بين الدول محددا للسلوك في العلاقات الدولية بدل القواعد الدولية، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ولذلك يتأكد الاستناد إلى الجمع بين الوعي بتحولات ديناميكيات القوة والمنافسات الجيوسياسية، مع التقدير الشامل للحوكمة العالمية الدافعة للحصول على الأمن الغذائي للجميع (Zhou, 2020, p. 14).

3-1-2 الأمن الغذائي عابر للقطاعات في أهداف التنمية المستدامة: يرتبط الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء التام على الجوع) بجميع أبعاد الأمن الغذائي، وهي: توفر الأغذية (الهدف 2- 3 و 2- 4 و 2-أ و 2-ب و 2-ج)، وإمكانية الحصول عليها) الهدف 2- 1 و 2- 3 ، كما يرتبط بالاستفادة الهدفان 2- 1 و 2- 2، ويرتبط (الاستقرار) بالأهداف 2- 4 و 2- 5 و 2-ج.

- كما أن الأمن الغذائي عابر للقطاعات، إذ ترد جوانب منه في العديد من الأهداف والمقاصد الأخرى. فمثلاً، يمثل شح المياه عاملا رئيسيا في إنتاج الأغذية (المقصد 4 من الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة)؛ المياه النظيفة والنظافة الصحية ترتبط ببُعد (التوفر) من خلال الإنتاج الزراعي المنزلي. وكذلك تؤثر مقاصد أخرى مثل (المقصد 4 من الهدف 8)؛ العمل اللائق والنمو الاقتصادي، و (المقصد 2من الهدف 12)؛ أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج، و(والمقصد 3 من الهدف 15)؛ الحياة على اليابسة في كفاءة الموارد واستدامتها وبالتالي في توفر الأغذية.

- يُعد بُعد (الوصول المادي والاقتصادي إلى الغذاء) في مفهوم الأمن الغذائي بالغَ الأهمية على مستوى الأسرة المعيشية والمستوى الفردي، ونجده يرتبط بالمقاصد 1 و2 و 4 من الهدف 1 (القضاء على الفقر) والمقصد 1 من الهدف 7 (الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة)، والمقصد 1 من الهدف 9) الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، والمقصدين 1 و 4 من الهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة)، والمقصد ب من الهدف 14) الحياة البحرية).

- يرتبط بُعد (الاستفادة) بالعادات الغذائية وحالة الناس الصحية الناتجة عنها، ولا سيما الأطفال، في معاناتهم من التقزم أو الهزال أو السمنة. وتدخل المسائل المتعلقة ببُعد (الاستفادة) ضمن المقصد 4 من الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، والمقصدين 1 و 2 من الهدف 6 (المياه النظيفة والنظافة الصحية) , كذلك ينعكس بُعد «الاستقرار» في الأبعاد الثلاثة الأخرى جميعها، وهو ممثَّل في العديد من المقاصد، ومنها 1- 3 و 1- 5 و 3- 8 و 3-ج و 4- 4 و 5-أ و 8- 2 و 8- 4 و 8- 5 و 8- 6 و 8- 10 و 9- 3 و 11 - 2 و 12 - 2 و 13 – 3 و 14 - 1 و 14 - 4 و 14 - 6 و 15 - 6 و 17 - 7 و 17 - 10 (الإسكو ESCWA، 2017) .

3-1-3 الحوكمة العالمية للغذاء ومحاولات تنسيق استراتيجيات الأمن الغذائي: يشكل تحقيق الأمن الغذائي والبيئي تحديًا كبيرًا في المستقبل، من ناحية توفير الغذاء وبأسعار معقولة للمستهلكين، وفي ظل السعي لتأمين إطعام أكثر من 9 مليارات شخص في العالم عام 2050؛ وإذ يدافع فريق على خيار تحسين الإنتاجية الزراعية على أراضي المحاصيل الموجودة، كخيار مهم لتحقيق أهداف الأمن الغذائي بطريقة مستدامة بيئيًا، أي يقدم فوائد كبيرة للأمن الغذائي في سياق السيناريوهات السيئة للتحول المناخي، مع تطوير في التكنولوجيا الزراعية، والتخفيض للخسائر ما بعد الحصاد وهدر الطعام، وتطرح سلاسة التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي الدولي وتجنب الحكومات فرض قيود على التصدير شرطا لنجاح ذلك. بالمقابل؛ يرى فريق آخر أن تطورات الأسواق العالمية للغذاء التي تشهد في كل مرة اضطرابات الامدادات والأسعار، ما أدى لتغيير النظرة للتدخلات السياسية في النظم البيئية والغذائية، المحلية والوطنية والعالمية. وأعادت طرح السؤال: هل العولمة جيدة أم سيئة للأمن للغذائي؟ .

وفي ضوء العوامل السياسية المحلية والدولية، وكذلك التهديدات بحظر الصادرات، بدأت الحكومات تعيد تقييم استراتيجيات الأمن الغذائي بشكل جذري، وهي تتحرك بعيدا عن نصائح العديد من المنظمات الدولية على مدى العقدين الماضيين، المستندة إلى المنطق الاقتصادي إلى حد كبير، ولا سيما مبرر الندرة الشديدة للمياه وللأراضي الصالحة للزراعة، واعتماد منهج قائم على التجارة (الغذاء المستورد) في مجال الأمن الغذائي. وتجاوزت الحدود الضيقة للتحليل الاقتصادي إلى الاعتبارات السياسية والاجتماعية؛ ونتيجة لذلك بدأت السياسات تتغير في اتجاهين، أحدهما قديم والآخر جديد؛ الاتجاه الأول، بالعودة إلى السياسات القديمة في السبعينيات من القرن العشرين، والتركيز بصورة أكبر على زيادة إنتاج الغذاء محليا. أما الاتجاه الثاني، فقد بدأت الحكومات في الحصول على الأراضي الأجنبية لإنتاج الغذاء الذي تحتاج إليه، فيما يسمى بظاهرة (الاستحواذ على الأراضي land grabing) ، وهو ما يضيف بعدا جديدا للجغرافيا السياسية للغذاء (هاريغان، 2018، صفحة 111).

- تتخلف هياكل الحوكمة المرتبطة بالأغذية عن التحديات المعاصرة المتعلقة بالغذاء؛ فهي متعددة (هيئات مختلفة – تابعة للأمم المتحدة بشكل أساسي)، ويمثل التداخل فيما بينها أحد التحديات العديدة التي تواجه حوكمة الأمن الغذائي العالمي، بوجود تداخل عضوي بينها، وكذلك تداخل في النطاقات التنظيمية للتدخل، كما أن مسؤولية اتخاذ القرار بشأن النظام الغذائي تتقاسمه العديد من تأثيرات المنظمات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني.

ولمواجهة هذا الوضع، ومنذ الأزمة الغذائية العالمية، تمت جملة من المبادرات الدولية أهمها وضع نظام معلومات الأسواق الزراعية**(AMIS)** ، ووضع الخطوط التوجيهية للإطار الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذية (لجنة الغذاء العالمي، 2012، 2017).

3-1-4-نظام معلومات الأسواق الزراعية العالمية (AMIS) : أبرزت أزمة الغذاء 2007-2008 الحاجة إلى عدد من الإصلاحات لتحسين كفاءة وموثوقية أسواق الغذاء العالمية، كان أحدها الحاجة إلى تحسين معلومات السوق والتنسيق الدولي من أجل تحسين الجاهزية لمواجهة تفاقم عدم استقرار الأسعار، وتعزيز التعاون والحوار بين البلدان المنتجة والمصدرة والمستوردة الرئيسية، واكتشاف المشكلات الناشئة التي قد تستدعي اهتمام صانعي السياسات.

-أبرز تقرير حول "تقلب الأسعار والزراعة الأسواق: استجابات السياسات (2011) ؛ قدمته OCDE وتسع منظمات دولية أخرى[2] إلى مجموعة العشرين، أن أسعار المواد الغذائية المرتفعة والمتقلبة جعلت مهمة ضمان الأمن الغذائي أكثر صعوبة على المدى القصير؛ وبناء على ذلك جاء إنشاء نظام معلومات السوق الزراعية(AMIS) ، ومنتدى الاستجابة السريعة (RRF) في بداية عام 2012، لتحسين تدفق المعلومات عن الأسواق والأسهم والسياسات (OCDE, 2013) .وفي ذات السياق اقترح تحسين الشفافية وعمل أسواق العقود الآجلة الزراعية، وتطوير وتوسيع نطاق نظم شبكات الأمان للمستهلكين الأكثر ضعفًا، وأنظمة الاحتياطيات الاستراتيجية (برنامج الأغذية العالمي).

يوفر نظام معلومات **AMIS** بيانات أكثر دقة وشفافية وفي الوقت المناسب عن أسواق الغذاء العالمية، ويقدم موجزًا عن التطورات الرئيسية لأسواق الغذاء العالمية ومتابعة الأسعار (عشر مرات في السنة)، و يرصد المحركات المهمة لتقلبها، مع التركيز على القمح والذرة والأرز وفول الصويا (التغيرات في العرض والطلب في البلدان المنتجة والمستهلكة الرئيسية)،كما يرصد تغيرات إجراءات السياسة العامة (مثل تشديد الإجراءات التجارية أو التغييرات في أنظمة الشراء والتخزين الحكومية).

3-1-5 الخطوط التوجيهية للإطار الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذية (لجنة الغذاء العالمي): أدت الأزمة الغذائية في الفترة 2008 - 2007، وما أعقبها من أزمة مالية واقتصادية استمرت إلى 2012 ، إلى استرعاء الاهتمام بتحديات التغلب على الجوع والفقر في مختلف أنحاء العالم ، ومن هنا جاء إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، ورؤيتها، والأدوار المنوطة بها في مواجهة تصاعد معدلات الجوع وتجزء حوكمة الأمن الغذائي والتغذية، حيث اتفق الدول الأعضاء في لجنة الأمن الغذائي العالمي أثناء الدورة 34 في أكتوبر 2008 على الشروع في عملية إصلاح بهدف تشكيل" المنتدى الدولي والحكومي الدولي الشمولي من أجل العمل معا بصورة منسقة لدعم العمليات القطرية بغية القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للإنسانية." ويشمل المشاركون فيها ممثلين عن وكالات وأجهزة الأمم المتحدة في مجال الأمن الغذائي والتغذية، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وشبكات ونظم البحوث الزراعية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، ومثلين عن اتحادات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية الخاصة (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2017، صفحة 4).

وفي هذا الإطار تعمل لجنة الأمن الغذائي العالمي كآلية في منظومة الأمم المتحدة لتحسين القدرات من أجل العمل الجماعي الفعال عبر تسهيل النقاش والتنسيق واستعراض ومتابعة ورصد السياسات والتشريعات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي، وصياغة وتخطيط وتنفيذ وسياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية التي تتضمن مبادئ الحق في الغذاء وممارسات الحوكمة على جميع المستويات - الوطنية والإقليمية والعالمية - وحل المشكلات المتنوعة مثل القضاء على الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي (الهدف الثاني) والقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (SGD1) .

وقد تمكنت هذه اللجنة من وضع الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية (ماي 2012) ليتم تحيينه سنة 2017؛ وهو موجه إلى صانعي القرارات وواضعي السياسات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الأمن الغذائي والتغذية، وقد اعتمدت الأطر السابقة ذات الصلة بالأمن الغذائي لغرض استكمالها وضمان الاتساق فيما بينها؛ ومنها : خطة التنمية المستدامة لعام 2030،خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، الإعلان الختامي للقمة العالمية للأمن الغذائي2009 ، الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن

الغذائي الوطني، الخطوط التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة، نتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني التغذية، إطار الأمم المتحدة للعمل الشامل المحدث، بيان (لاكويلا المشترك) لمجموعة الثمانية G8 بشأن الأمن الغذائي العالمي، التقييم الدولي للمعرفة والعلم والتكنولوجيا في المجال الزراعي من أجل التنمية، مبادرة تعزيز التغذية للفترة: 2020 - 2016 ، الإعلان الختامي للمؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في افريقيا (إطار إقليمي)، اتفاق باريس (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2017، الصفحات 15-20). وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016-2025، وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية 2019-2028 (الدورة 47 "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية" فيفري 2021).

3-1-6 توجه الشمول في المبادرات الدولية لمواجهة الأزمة الغذائية (2020-2022): كان للأزمة الغذائية الأخيرة (2020-2022) أثرها على تحريك المبادرات الدولية لتنسيق الجهود لمواجهتها؛

- إثر قمة النظم الغذائية (2021) أنشيء مركز تنسيق النظم الغذائية كمحفز داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالنظم الغذائية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويضطلع بمهام تنسيقية أساسية تهدف إلى الجمع بين المعارف والخبرات المتعلقة بالنظم الغذائية، ودعم الجهود التي تبذلها الدول لتحويل نظمها الغذائية على المستوى الوطني، وقد بدأ عمله ابتداء من أول جانفي 2022 (الأمم المتحدة، مركز تنسيق النظم الغذائية، 2022) .

- شهر جوان 2022، أصدرت المنظمات الدولية (FAO ,WTO,IMF,WB,WFP) دعوة للتحرك العاجل لمعالجة أزمة الأمن الغذائي العالمية، وأوصت باتخاذ إجراءات قصيرة وطويلة الأجل في أربعة مجالات أساسية: توفير دعم فوري للفئات الضعيفة (1)، وتيسير التجارة وإمدادات الغذاء الدولية(2)، وتعزيز الإنتاج (3)، والاستثمار في الزراعة القادرة على تحمل تغير المناخ (4).

- وقد عاد الحديث على تأسيس إجراءات احترازية ضمن مبادرات وإجراءات تعاونية بين الدول الـ20، ورفع مستوى الشفافية فيما يخص المخزون الغذائي لهذه الدول وإنتاجها، وصولا إلى توقيع اتفاقية غذاء عالمية، بمناسبة طرح ملف الأزمة الغذائية في أجندة مجموعة العشرين، (نوفمبر 2022)، وفي نفس السياق اتجه اجتماع لجنة الزراعة OECD لاعتماد رؤية مشتركة للسلطات العامة بشأن التدابير اللازمة لتحويل النظم الزراعية للوصول إلى 1) ضمان الأمن الغذائي والتغذية، و 2) تعزيز الاستدامة، و 3) ضمان سبل العيش للجميع. مؤكدا أهمية تطوير تدابير مبتكرة لتعزيز نظم زراعية وغذائية أكثر استدامة ومرونة، وزيادة الاستثمارات في البحث والتطوير والبنية التحتية، وتبادل المعرفة لتعزيز التعاون الدولي، وتكثيف مساهمة التجارة في تحول النظم الزراعية والغذائية وتطويرها.

4- أسس بناء استراتيجيات متكاملة للأمن الغذائي: أظهرت أزمات أسعار الغذاء العالمية أن حالات انعدام الأمن الغذائي تتأثر بمجموعة واسعة من المحددات، بما في ذلك النظم الغذائية المتغيرة، والفجوات في الانتاجية، وآثار تغير المناخ، وسوء الإدارة، وعدم المساواة الاجتماعية، وتشوه عمل النظام التجاري العالمي والارتباط بأسعار الطاقة والمضاربة المالية... وتوضح هذه العوامل أن انعدام الأمن الغذائي يتطلب التعامل معه من طرف صانعي السياسات بما يتجاوز حدود القطاعات والمستويات والمجالات التقليدية للحكومة، من خلال حوكمة تركز بشكل أكبر على التنسيق وتكامل السياسات (الشمولية)؛ و تماسك واتساق أهداف وأدوات السياسة، ليؤدي في النهاية إلى تحقيق تدخلات مستهدفة لتحقيق الأمن الغذائي.

4-1 تعزيز سياسات النظم الغذائية المتكاملة والتخطيط والحوكمة :

- تم التأكيد على المسؤولية الرئيسية التي تقع على كاهل الدول لضمان الأمن الغذائي لمواطنيها، بما في ذلك تأكيد مبدأ روما الأول للأمن الغذائي المستدام، والتركيز على الخطط التي تملكها وتوجهها البلدان، والتي تنص على " أن الأمن الغذائي مسؤولية وطنية وأن أية خطط لمواجهة تحديات الأمن الغذائي ينبغي أن تصاغ وطنيا، وتصُمم وتمُتلك وتدُار

وتبُنى على التشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وسوف نجعل الأمن الغذائي أولوية عليا وسنعكس ذلك في برامجنا وميزانياتنا الوطنية"

- تُعتبر الحوكمة الجيدة للأمن الغذائي والتغذية مطلبا أساسيا لإحراز تقدم في محاربة الجوع وسوء التغذية، وتتطلب من الحكومات إرادة سياسية، وتحديد أولويات الاستراتيجيات والسياسات والبرامج لتلبية كل من الاحتياجات طويلة الأجل ومتطلبات الطوارئ ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، والتغلب على الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية، مع الوصول إلى اتساق السياسات الوطنية المعنية بالغذاء، ودعم ترابط سياسات القطاعات، وتنسيق التدابير طويلة الأجل، وتمويل التدخلات بصورة ملائمة، والاستفادة من كل القدرات الملائمة لتنفيذ الاستراتيجية ورصد تأثيرها.
- أقرت وثيقة (الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، 2012) نهجا مزدوجا من التوصيات بشأن السياسات: التدخلات قصيرة الأجل، والتدخلات طويلة الاجل وتطبيقها بشكل منسق عبر عوامل ربط ملائمة بين مساري التدخلات المباشرة (الفورية) والتدخلات المتوسطة / طويلة الأجل، ويمكن أن تكون أدوات الحماية الاجتماعية التي تتوفر على شكل تحويلات نقدية وغذائية بمثابة جسر يربط بين المسارين (لجنة الأمن الغذائي، 2012، صفحة 17).
- قامت العديد من الحكومات بتطوير استراتيجيات متكاملة للأمن الغذائي و / أو التغذية، بهدف تحقيق أبعاد الأمن الغذائي الأربعة (التوافر والوصول والاستخدام والاستقرار)، وقد كانت بداية هذه الاستراتيجيات كرد فعل لأزمات أسعار الغذاء، ليتم تطويرها لتحقيق تدخلات متكاملة عبر المستويات الحكومية والقطاعات (السياسات الزراعية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية)، وبالتالي فهي جديدة إلى حد ما، لكن توجد بعض الأمثلة القديمة كما هو الشأن في الاستراتيجية البرازيلية (0جائع) واستراتيجية الأمن الغذائي المتكاملة لجنوب إفريقيا (Candel Jeroen J.L., 2018, p. 103)

2-4 المحددات العامة للتكامل في استراتيجية الأمن الغذائي (المستوى الوطني): أظهر الأزمات الغذائية مدى هشاشة آليات الأمن الغذائي والتغذية وعدم كفاية التنسيق بين الجهات الفاعلة؛ ولذا شدد الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي (2012، 2017) على اتساق السياسات، مثل التجارة والصحة والموارد الطبيعية والسياسات الاستثمارية، ومواءمة الخطوط التوجيهية والتوصيات عبر السياسات والنظم القانونية والمؤسسات الوطنية.

- ويبرز مستهدف تكامل السياسة العامة للأمن الغذائي بجميع مستوياته وأبعاده، كتحدي لنظام الحوكمة ككل، باعتباره مشكلة سياسية متعددة الأبعاد؛ تمتد عبر حدود وأدوار مختلف النظم الفرعية، ما يقتضي النظر إليها على أنها جزء ضمن نهج مشترك وشامل يحكمه التكامل، ويعتمد فلسفة توجيه واحدة تنسق الجهود في مجال السياسات الفرعية ذات الصلة بالأمن الغذائي (Candel Jeroen J.L., 2018, p. 106).
- من مظاهر عدم تكامل سياسة الأمن الغذائي أن يتم تعريفه في أطر ضيقة، عادة ما يقع الأمن الغذائي (من الناحية الرسمية) ضمن اختصاص نظام فرعي مهيمن ومستقل؛ مثل ربط الأمن الغذائي بالزراعة، دون اعتبار لأنظمة فرعية أخرى معنية، على الرغم من أنها قد تؤثر على الأمن الغذائي بصفة جوهرية، ومخرجات سياسات هذه الأنظمة الفرعية ذات أثر على نتائج الأمن الغذائي، ما يؤدي لإهمال مجموعة واسعة من العوامل والتأثيرات الأخرى. ولا يزال ينظر إليه أنه مجرد مسألة إنتاج زراعي، دون اعتبار لمجالات أخرى، مثل تعزيز الصحة أو السياسة الاجتماعية، ما يتطلب إشراك جميع النظم الفرعية ذات الصلة المحتملة (Candel Jeroen J.L., 2018).
- تتأكد أهمية الاتساق في جهود الأمن الغذائي وأوجه التكامل، حيث يتم الوصول الى اتساق السياسات بتضمين الاهتمامات المشتركة والأهداف القطاعية في أهداف استراتيجية الأمن الغذائي الشاملة. ويطرح (Candel Jeroen J.L., 2018) اقتراح عدة أسس لتكامل الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي؛ من خلال إطار السياسة العامة وأهدافها (1)، ومشاركة الأنظمة الفرعية (2)، وكثافة التفاعلات (3) والتنسيق فيما بينها (4).
- يتأكد التفاعل داخل الأنظمة الفرعية ذاتها، وبأخذ حالة (السياسة الزراعية) كنظام فرعي في النظام الغذائي؛ نجد هذا التداخل والتشابك بين فروعها المختلفة (السعرية، التسويقية، التمويلية، سياسة الموارد المائية، مستلزمات

الإنتاج، البحوث والإرشاد)، ولذلك يعتبر التفاعل فيما بينها شرطا ضروريا، إذ أن أي تغيير في إحدى هذه السياسات سوف يؤثر على بقية السياسات الأخرى في شكل تغذية مرتدة (الرسول، 2003، صفحة 47) . وبينها وبين النظم الفرعية الأخرى (الصحية، الاجتماعية..) ، ويبدأ التفاعل بتبادل المعلومات، وعليه تختلف مستويات التفاعل بين النظم الفرعية بين غياب كلي ، إلى وجود التبادل بشكل غير منتظم ، إلى مستوى عال من التفاعلات ؛ عبر تبادل أكثر انتظاما ورسمية للمعلومات والتنسيق بين الأدوات على مستوى النظام (Candel Jeroen J.L., 2018).

- وجه (مالاسيس، 1992) انتقاده للإطار التنظيمي المشرف على الجانب الغذائي في أوروبا؛ مشيرا إلى " تفرق المكونات السبعة لاقتصاد الزراعات الغذائية على عدة مديريات ومصالح، وفي بعض الدول الأعضاء ترتبط القضايا الغذائية بعدة وزارات، من دون أن توجد لجنة تنسيق فيما بينها تتكفل بالتفكير وتنسيق التدخلات الحكومية على السلسلة الزراعية-الغذائية (la chaîne agro-alimentaire) في مجملها (Malassis louis, 1992, p. 49).
- **انسجام أدوات السياسة**؛ يتوجب التعرف على كيفية عمل النظام الزراعي عند رسم السياسات، وأن تكون هناك نظرة شاملة تراعي التكامل والتناسق بين الأهداف الفرعية والرئيسية، وكذا درجة الارتباط بين العوامل والمتغيرات المؤثرة في مختلف السياسات الفرعية (الرسول، 2003، صفحة 47). وإعادة النظر في أدوات أو تدابير الأمن الغذائي الخاصة بكل قطاع في نظام فرعي واحد حتى ينتج عنه مزيج أدوات شامل، وهذا ما يتطلب استبدال الأدوات السابقة للنظم الفرعية أو مواءمتها وتصميمها لتلبية مجموعة متماسكة من الأهداف (Candel Jeroen J.L., 2018).
- وقد يبرز شرط الانسجام في تدابير التدخل كمشكلة لصانع القرار أمام خيارات صعبة وأحيانا متناقضة، فدعم الأسعار الزراعية لضمان مستوى مقبول لمداخيل الفلاحين يمكنهم من مواصلة الإنتاج وتحسين إنتاجيتهم، يقابله ضرورة توفير سلع غذائية للمستهلكين بأسعار مقبولة لحفظ القدرة الشرائية. وتؤثر سياسات الأسعار الغذائية المنخفضة ودعم الاستهلاك – لتحسين ظروف الطبقات الهشة- سلبا على مداخيل المزارعين؛ ما يتسبب في إحداث ندرة (Malassis louis, 1992, p. 49).

2-4 بناء الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة للأمن الغذائي (البعد الإجرائي): تقوم استراتيجية الغذاء المتكاملة على دمج الأهداف والسياسات المتعلقة بالنظم الغذائية؛ عبر اتباع النهج النظمي في فهم الروابط ورسم الاستراتيجية، واعتماد أهداف التنمية المستدامة (SDGs) كإطار عمل لتضمين الغذاء في جميع السياسات، وحوكمة أفضل للنظام الغذائي؛ والتغلب على نقص أو غياب التنسيق في التعامل مع مستهدف الأمن الغذائي (أفقياً بين الوزارات الحكومية، وداخل الوزارات ذاتها، أو عمودياً بين المستويات العمودية للحكومة)، والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص، والحكومة والمجتمع المدني، ومواءمة كل هذه الجهود بشكل أفضل، لمواجهة تحديات النظم الغذائية بشكل أكثر فعالية. " (rethinking food policy fresh approach policy and practice).

ومن الناحية الإجرائية، ولتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، ينبغي تناول جميع ركائز الأمن الغذائي والتغذية للوصول إلى استراتيجيات وطنية للأمن الغذائي والتغذية بشمولها، و توازنها، واستدامتها، واستقرارها، عبر اتباع الخطوات الآتية:

- **التشخيص:** استخدام البيانات لتحليل الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي (تحديد من، وأين، ولماذا يعانون من الجوع أو سوء التغذية) لتمكين الحكومات من توجيه جهودها بشكل أفضل.
- **إجراء تقييم دقيق**، بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، للسياسات، والمؤسسات، والتشريعات، والبرامج، ومخصصات الميزانية، وذلك لتحديد المعوقات والفرص لتلبية الاحتياجات والحقوق المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي.
- يتم دمج الأهداف والسياسات المتعلقة بالنظم الغذائية -أفقياً عبر الحكومة، وكذلك عمودياً بين المستويات الحكومية،
- **الاعتماد:** يتم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية؛ كخارطة طريق للعمل الحكومي المنسق، وتشمل غايات، وأطرا زمنية، ومسؤوليات، ومؤشرات للتقييم معروفة للجميع، وتعتمد كأساس لتخصيص موارد الميزانية.

- **تنسيق الاستراتيجيات والتدابير مع المستويات المحلية**، وإقامة أطر متعددة الأطراف على المستويين المحلي والوطني من أجل تصميم، وتنفيذ، ورصد استراتيجيات الأمن الغذائي والتغذية، والسياسات والبرامج ذات الصلة، تضم جميع أصحاب المصلحة (الجماعات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومنظمات المزارعين، وصغار منتجي الأغذية التقليديين، ومنظمات النساء والشباب، ومثلين عن المجموعات الأكثر تضررا من انعدام الأمن الغذائي).
- **الإطار المؤسساتي:** إدماج الحق في الغذاء ضمن التشريعات الوطنية، مثل الدستور، أو قانون إطاري،أو قانون قطاعي، ويمكن أن تُوحَّد في قانون وطني (للغذاء)؛ وبذلك يوضع معيار ملزم وطويل الأجل للحكومة وأصحاب المصلحة.
- إنشاء آليات مشتركة بين الوزارات المسؤولة عن الأمن الغذائي الوطني، (الاستراتيجية-السياسات-البرامج)
- تنسيق عمل الآليات على مستوى حكومي رفيع، بإشراك الوزارات أو الوكالات الوطنية من جميع المجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية (الزراعة، والحماية الاجتماعية، الصحة، والبنية التحتية، والتعليم، والمالية، والصناعة والتكنولوجيا...)
- تحديد أدوار ومسؤوليات المؤسسات /الهيئات العامة ذات الصلة على جميع المستويات لضمان الشفافية، والمساءلة، والتنسيق الفعال، وإنشاء وإصلاح أو تحسين تنظيم هذه المؤسسات العامة وهيكلها إذا اقتضت الضرورة ذلك.
- **الرصد: رصد تأثير ونتائج السياسات، والتشريعات، والبرامج، والمشاريع**، لقياس إنجاز الأهداف، وسد الثغرات المحتملة، وتحسين العمل الحكومي بصفة مستمرة؛ لتقييم تأثير السياسات والبرامج، وإيلاء الاهتمام برصد حالة الأمن الغذائي للفئات المستضعفة ووضعهم التغذوي. وتطوير وتعزيز عملية رسم الخرائط، وآليات الرصد من أجل زيادة تنسيق التدابير
- **إنشاء آليات للمساءلة** لضمان انفاذ الإجراء التصحيحية عندما لا تُنفَّذ السياسات أو البرامج، أو لا تُقدَّم الخدمات المتوقعة (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2017، الصفحات 23-25).

3-4 تكامل سياسات وأدوات التدخل في المجال الزراعي الغذائي (التكامل القطاعي): تتخذ السلطات العامة في الدولة مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية؛ غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائد من الصادرات وتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، ومساعدة المزارعين للتغلب على المعوقات.

4-3-1 تعدد سياسات التدخل في المجال الزراعي الغذائي وآثارها: يمكن النظر لتصنيف سياسات تدخل الدولة في المركب الزراعي– الغذائي من خلال نمطين اثنين هما:

- نمط التنظيم الاقتصادي :تدخلات تغير بصفة مباشرة آليات السوق التنافسية (التحديد الإداري للأسعار، تحديد العرض، الحقوق الجمركية...)، وفي هذا الإطار كانت معظم تدخلات الحكومات في القطاع الزراعي في كل من الدول النامية والمتطورة، تتم بالتنظيم المباشر للأسعار واستخدام الموارد، إذ وضعت عدة أنظمة من أجل تنظيم الأسعار المحلية للمدخلات والمخرجات الزراعية من خلال الضرائب والإعانات والمشتريات الحكومية، والتحكم باستخدام عوامل الإنتاج وأسعارها، و ضبط الصادرات والواردات الزراعية (الرسول، 2003، الصفحات 13-14 بتصرف).

- ونمط التنظيم الاجتماعي أو النوعي، ويشمل شروط ممارسة قطاع ما لنشاطاته، أو خصائص المنتجات والخدمات المعروضة (التنظيم التقني، معايير وضعها في السوق، حقوق العلامات)، وتحت هذا الإطار تدخل سياسة النوعية أو جودة المنتجات الزراعية الغذائية، وتتمثل في ضمان خصائص المنشأ، وغيرها من التدابير الفنية (كافيرو، 2003، صفحة 43). ومن ثمّ فإن للتدخل الاقتصادي النوعي (قضايا الجودة ومعايير السلامة) أثره على تنافسية الزراعة والصناعات الغذائية، ولذلك أصبح للسلامة الغذائية وسلامة البيئة أهميته في ظل النظام التجاري العالمي الجديد. كما تأتي هذه النظرة الجديدة في التعامل مع القضية الزراعية الغذائية تبعا للتطورات التي شهدها مفهوم الأمن الغذائي ذاته وتوسع مجالاته ومتغيراته.

كما يميز (مالاسيس) بين ثلاث (مجموعات) للسياسات التدخلية في النظام الزراعي الغذائي وهي:

- السياسة الزراعية: تهتم السياسة الزراعية بتسيير العرض، وتركز على النشاطات والمنتجين (الأعوان الزراعيين).
- السياسة الغذائية: تركز السياسة الغذائية على تسيير الطلب، وتركز على المنتجات، الاستهلاك الغذائي، المستهلكون، عبر سياسة القدرة الشرائية وسياسة الدعم المباشر للاستهلاك الغذائي.

- السياسة الزراعية-الغذائية: وتتميز مقارنة بالسياسات الاقتصادية الكلية بتدخلات متخصصة تكميلية أو تعويضية كسياسة تنمية الإنتاج الغذائي، وسياسة أسعار الغذاء، السياسة الغذائية (سياسة ترشيد الاستهلاك). وتركز على مجموع التدخلات المرتبطة بسلسلة الغذاء في مجملها وبصفة منسجمة، وتهتم بمختلف محاور سلسلة الغذاء (الزراعة، الصناعات الغذائية، التوزيع الزراعي والغذائي، المطاعم (الإطعام)، الصناعات والخدمات المرتبطة، التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية-الغذائية، الاستهلاك المحلي) (Malassis louis, 1992, p. 152).

2-3-4 -تباين مستوى التأثير لسياسات التدخل في المركب الزراعي الغذائي: يرتبط الاقتصاد الزراعي-الغذائي ارتباطا وثيقا بالسياسات الاقتصادية الكلية القائمة على النمو والتوازنات الكبرى، ما ينجم عنه آثار عدة على التوازن الزراعي-الغذائي، حيث تؤثر القطاعات فيما بينها على قدرة سلسلة الغذاء على الإنتاج و على القدرة الشرائية الغذائية (الرسول، 2003، صفحة 48) .

- وتتوزع التدابير الحكومية في المجال الزراعي والمبادلات الزراعية من زاوية اختلاف درجة تأثيرها على مستويات الإنتاج والاستهلاك والتبادل و الأسعار بين عدة سياسات (إدارة الموارد الطبيعية، التنمية الريفية والحد من الفقر، تطوير الاستثمار والائتمان والتمويل الزراعي، التصنيع والتسويق والتجارة الخارجية، الدعم الزراعي، حماية البيئة، الخدمات المساندة، الأسعار الزراعية وصناديق موازنة الأسعار الزراعية) (Rastoin (J-L), 2010, p. 156). حيث تؤثر سلبا أو إيجابا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ كالتأثير على المستوى العام للأسعار من خلال سياسات سعر الصرف، السياسات الضريبية، السياسات التجارية، وسياسات الدعم (تعد من السياسات السعرية)، وكذا من خلال الإنفاق الحكومي والتحكم في عرض النقود (مؤثرات تضخمية)، وكذلك على معدل التبادل التجاري للدولة تجاه الدول الأخرى وبالتالي التأثير على موقعها التنافسي (Malassis louis, 1992, p. 47).

- وإذ تتأكد أهمية الموازنة بين الأهداف المختلفة والآليات المستخدمة في كل مجالات التدخل، ولكن حالة الانسجام تظل بعيدة عن الواقع، لا توجد صيغة تدفع كل العناصر للعمل باتجاه الأمن الغذائي؛ ولذلك استدعى النظر إليها من خلال مقاربة أشمل.

4-4 اعتماد المنظور النظمي للتدخل: تشابك محركات الأمن الغذائي والتغذية وانتقالها عبر النظم الغذائية: تمثل النظم الغذائية مجموع الجهات الفاعلة والتفاعلات على طول سلسلة القيمة الغذائية -من توريد المدخلات وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والأسماك والسلع الزراعية الأخرى، إلى النقل والمعالجة والبيع بالتجزئة والبيع بالجملة وإعداد الأطعمة للاستهلاك والتخلص منها. كما تشمل أيضًا بيئات السياسات التمكينية والمعايير الثقافية. وتكون النظم الغذائية المثالية مدفوعة بالتغذية والصحة والسلامة، ومنتجة وفعالة؛ أي قادرة على توفير أغذية ميسورة التكلفة، ومستدامة بيئيًا ومناخياً وشاملة (IFPRI، 2022).

- عرف نهج سياسات الأمن الغذائي والتغذية تحولات مهمة باتجاه دعم التحولات الجذرية للنظم الغذائية؛ والإقرار بتعقيد النظام الغذائي وتفاعلاته مع القطاعات والنظم الأخرى؛ والتركيز على فهم أوسع نطاق للجوع وسوء التغذية، و وضع سياسات متنوعة لمعالجة المشاكل الخاصة بكل سياق،و بيئة تمكينية لتوليد نظم غذائية أكثر استدامة تدعم الأبعاد الستة للأمن الغذائي وتساند في نهاية المطاف إعمال الحق في الغذاء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدف 2. (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.، 2020، صفحة 7).

- وقد جاءت توجهات المؤتمر الدولي الرابع للأمن الغذائي العالمي (سبتمبر 2020)؛ لتؤكد أهمية اعتماد كل دولة في استهداف أمنها الغذائي الحالي والمستقبلي منظورا متعددا للنظم الغذائية؛ و بحث أفضل المحركات البيئية والتغذوية والزراعية

والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والمؤسسية، ورصد تفاعلاتها مع العوامل المحيطة ذات الأثر كالتوسع الحضري، والنزاعات، وتقلبات المناخ، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، والفقر وانعدام المساواة، وأبعاد الاقتصاد الأخضر، والتقنيات الرقمية، بالإضافة إلى أطر الحوكمة، والشركات والأسواق، وغيرها كما هو مبين في الشكل (رقم 02).

شكل رقم 02: انتقال عوامل تقويض الأمن الغذائي والتغذية عبر النظم الغذائية

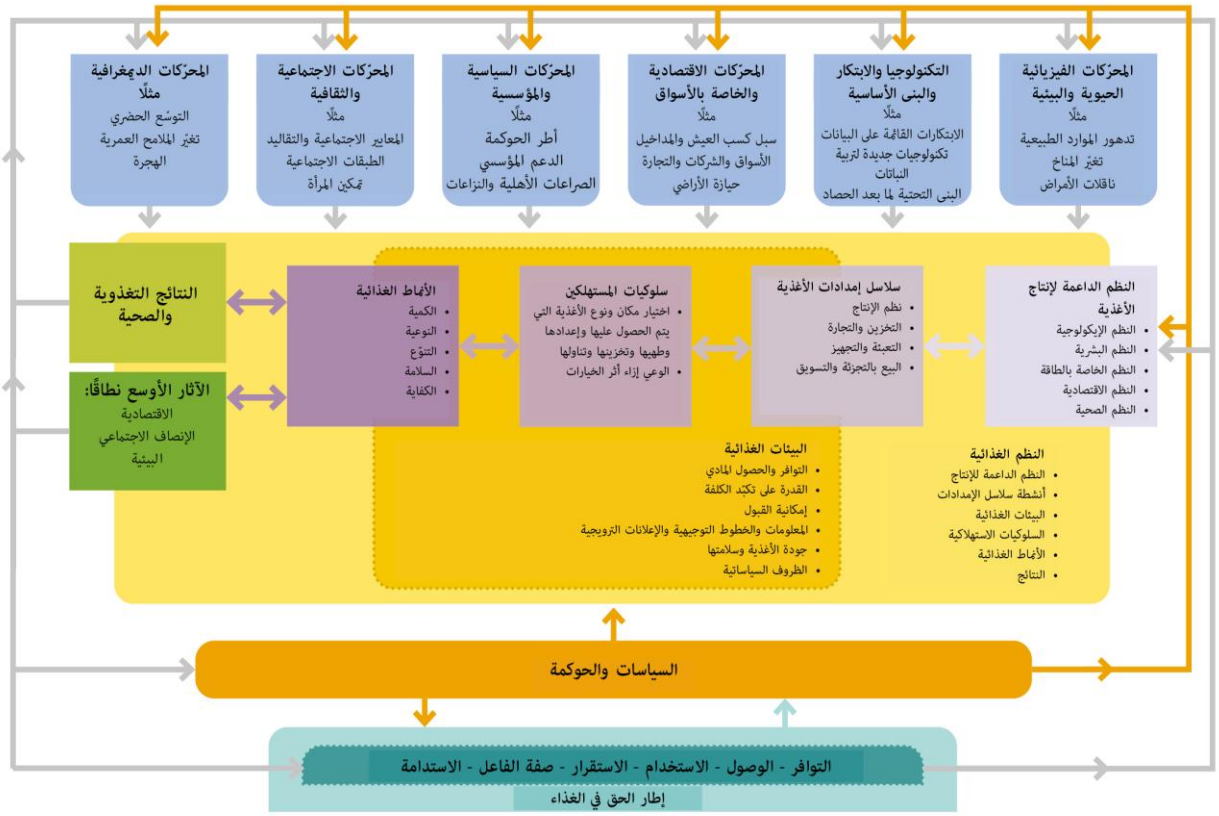

المصدر: لجنة الأمن الغذائي العالمي، فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، (2020)، الأمن الغذائي والتغذية :بناء سردية عالمية نحو عام 2030 ، روما، ص 28 .
(https://www.fao.org/3/ca9731ar/ca9731ar.pdf)

- اقترح مؤتمر قمة نظم الغذاء للأمم المتحدة (2021)، نهجًا متكاملاً إزاء تحويل النظم الزراعية والغذائية، حيث أوصت بسلسلة من المسارات للتحوّل لتعزيز قدرة النظم الغذائية الوطنية على النمو في الأجل الطويل؛ كالربط بين السياسات الإنمائية والمناطق المتأثرة بالنزاعات؛ والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ ؛ وتدخلات شاملة لتعزيز القدرة الاقتصادية للفئات الأضعف ؛ معالجة مشكلة الجوع وأوجه عدم المساواة، وخفض كلفة الغذاء بالتدخل على امتداد سلاسل الإمدادات الغذائية ؛وتغيير سلوكيات المستهلكين من أجل تشجيع الأنماط الغذائية السليمة صحيا وبيئيا (منظمة الأغذية والزراعة، 2021، صفحة 38).

وإذا أخذنا أحد هذه المحددات، (محدد النزاعات كمحرك سياسي ومؤسسي)؛ يبرز التحليل تأثير الأزمة الاكرانية الروسية، سلبًا على كل جوانب النظام الغذائي، بدءًا من الزراعة، والحصاد، مرورًا بالتجهيز والنقل وصولاً إلى الإمداد بالمدخلات، والتمويل، والتسويق والاستهلاك (الشكل رقم 02). ويمكن أن تشمل الآثار المباشرة القضاء على الأصول المتصلة بالزراعة وسبل كسب العيش، ويمكنها أن تعيق التجارة وحركات السلع والخدمات وأن تفرض قيودًا مشدّدة عليها، وأن تؤثر سلبًا على توافر الأغذية وأسعارها، بما في ذلك الأغذية المغذية. (منظمة الأغذية والزراعة، 2021، صفحة 26) .

– كما تتسم عناصر الحماية الاجتماعية، في كثير من الأحيان، بعدم التنسيق وقصر الأجل، ولا تنعكس بصورة كافية في استراتيجيات الأمن الغذائي والتقليص من الفقر، إذ لا تشمل سياسات الحد الأدنى من الأجور ونظم الضمان الاجتماعي كثير من العمال الزراعيين والعاملين في الإنتاج الزراعي؛ ولذا يوصى بتنفيذ برامج حماية اجتماعية أكثر متانة واستهدافًا لتحسين الحصول على الأغذية الصحية والمغذية، وتأمين حماية أفضل للعاملين في النظم الغذائية والمزارعين الصغار الذين يتأثرون بشكل غير متناسب (لجنة الأمن الغذائي، 2012، صفحة 17) .

4-5سياسات النظم الغذائية المتكاملة والحوكمة الإقليمية : توفر الحوكمة الإقليمية انطلاقا من ميزاتها؛ متعددة الجهات الفاعلة ومتعددة القطاعات قائمة على المكان، ومحورها الناس؛ إطارًا فعالًا لمعالجة الجوانب المختلفة لتحول النظم الغذائية ، ومعالجة أبعاده الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والصحية، باستغلال الحوار الاجتماعي وآليات صنع القرار المجتمعية لإيجاد حلول مشتركة وتعزيز أوجه التكامل بين عناصر التحول المستدام للنظم الغذائية.

– تمثل المدن والبلدات والمناطق الريفية مكونا رئيسيا لنظام حوكمة متماسك ومتعدد المستويات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)؛ لكن في كثير من الأحيان تهمل سياسات الأمن الغذائي الوطنية البعد الإقليمي؛ من خلال نهجها القطاعي التنازلي (الأعلى إلى الأسفل) ووفقا لمقاس موحد "يطبق على الجميع"، ولا تراعي الاختلاف بين المناطق الحضرية والريفية والأقاليم المختلفة، وإمكانات الروابط الريفية-الحضرية، ولا تشمل الإدارات اللامركزية (المحلية) في تحويل النظم الغذائية.

– يعيش اليوم 54 % من سكان العالم بالمدن، ويتم فيها استهلاك 70 %من الأغذية ونفاياتها؛ ولذا أصبحت مراكز تحول النظم الغذائية، وأصبحت الإدارات بالمناطق الحضرية ببعدها الإقليمي تلعب دورًا رئيسيًا في إدارة النظم الغذائية (UN/Food systems summit, 2021). ولكن توجه الاهتمام بكفاية العرض داخل البلد، أدى لإهمال الاهتمام بنمط توزيعه، بالتركيز أكثر على الحفاظ على الوصول العام للغذاء في المناطق الحضرية؛ حيث يكون الدخل أعلى، وقوى السوق أكثر انتشارًا، ووجود ضغط سياسي بها، بصورة أكبر من المناطق الريفية، ما يخلق اتساع عدم المساواة والتفاوت داخل البلد الواحد في معالجة مسألة الأمن الغذائي.

– ولهذا؛ ورغم أن اتباع نهج إقليمي territorial approach يعتبر مسارا معقدا إلا أنه حاسم لصنع سياسات تربط بين أهداف العدالة والكفاءة الاقتصادية والاستدامة، ويحقق التنسيق بين السياسات القطاعية المختلفة، من خلال التعرف على تنوع المساحات الجغرافية (حضرية، ريفية مجاورة، ريفية نائية) وقدرتها على الاستجابة للصدمات (الخارجية والداخلية)، ومعالجة مصادر انعدام الأمن الغذائي، وتعزيز المؤسسات المحلية ووضعها في مسار ضمان تحقيق الأمن الغذائي والتغذية بأبعاده المتعددة.

- تولّد الدوافع الكامنة (الاتجاهات الأخيرة في مجال الأمن الغذائي والتغذية) آثارًا متعددة في النظم الغذائية، وهو ما يؤثر بدوره على أبعاد الأمن الغذائي؛ التوافر، وإمكانية الحصول، والاستخدام والاستقرار، وعلى البعدين الإضافيين المتمثلين بالوكالة والاستدامة.

5. خاتمة: برزت أهمية وضرورة التكامل على مستوى السياسة العامة للأمن الغذائي لما يحمله من أبعاد استراتيجية تتأكد مع تواتر الأزمات الغذائية، وانطلاقا من تشخيص واقعي بيّن تعدد سياسات التدخل في المجال الزراعي الغذائي، وميل نهج صنع القرار المرتبط بالأمن الغذائي إلى المعالجة المجزأة ، سواء على المستوى العالمي أو الوطني أو المحلي، ظهرت محاولات ترقية مستوى التكامل والتنسيق باتباع نهج أكثر شمولا وتماسكا ؛من حيث أهداف السياسة و الفاعلين والتنسيق بينهم، وتوسيع نطاق تناول الأمن الغذائي من السياق القطاعي إلى البعد الوطني.

– بناء استراتيجية وطنية متكاملة للأمن الغذائي عملية معقدة ومتشابكة الأطراف؛ تتطلب الشمول والانسجام في السياسات ومستويات التدخل، واتساق الأهداف القطاعية بتضمين الاهتمامات المشتركة في أهداف الاستراتيجية؛ وعلى اختلاف مستويات التدخل (المؤسسات، القطاعات الاقتصادية، الدولة)، والوظائف (الإنتاج، التسويق، التبادل،

الاستهلاك)، والمجالات (العقار الفلاحي، المدخلات والمعدات، الدعم للإنتاج الزراعي، والتمويل البنكي، الأسعار، التسويق، البحث العلمي والتكنولوجي، التدريب والإرشاد والتوجيه، التجارة الخارجية، السياسة الصناعية..)، و الانتقال إلى مرحلة تحويل النظم الغذائية التي توفر إمكانية الوصول العادل لغذاء صحي ومستدام، وتساهم على نطاق أوسع في التنمية والرفاهية.

1-5 اختبار الفرضيات: انطلاقا من:

- ارتباط الأمن الغذائي ومواجهة تقلبات الأسواق العالمية للغذاء. بقضايا النظام الغذائي ذاته وبكل مستوياته، من الإنتاجية على مستوى المزرعة إلى تطوير سلاسل القيمة الغذائية الشاملة إلى الاستهلاك والتثقيف التغذوي ،
- مواجهة توفير الغذاء لعدة تحديات اقتصادية، واجتماعية وديمغرافية؛ الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين أمام أهمية النفقات الغذائية في ميزانية الأسر، وتلبية احتياجات الفئات الاجتماعية الهشة، وتوفير القدرات التمويلية للدولة لهذا النهج على مستوى الميزانية العامة للدولة، والعملة الصعبة لتغطية الواردات الغذائية، وانقطاع أو تذبذب الامدادات الغذائية في الأسواق الدولية والتغيرات غير المتوقعة في مستويات الأسعار في فترات الأزمات،
- بروز تحدي الحفاظ على الموارد الطبيعية في ظل التغير المناخي الذي لم يستثن منطقة من العالم وما يفرضه من معالجة عميقة لقضايا إدارة الموارد المائية والأراضي الفلاحية.
- انتقلت استراتيجيات تأمين الحاجيات من الغذاء من مسار (الاكتفاء الذاتي الغذائي في المنتجات الأساسية)، إلى الاتجاه أكثر نحو الواردات بالاعتماد على امكانياتها المالية (الاعتماد الذاتي)؛ بعد برامج الإصلاح الهيكلي بمبرر استغلال المزايا النسبية (ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي)، لتتأكد توجهات الاستثمار في الامكانيات المحلية بعد الأزمات الغذائية (2007، 2020، 2022).
- أدى تنامي مخاطر الاعتماد على التجارة في الإمداد بالغذاء؛ أمام تواتر الأزمات العالمية؛ وما نتج عنها من عدم استقرار الإمدادات وارتفاع الأسعار في السوق العالمية، خاصة بعد الأزمة الغذائية العالمية 2007-2008 وعدم الاستقرار السياسي الذي أعقب ذلك منذ عام 2011، والأزمة الصحية العالمية (2020) الناجمة عن تفشي وباء COVID 19، والنزاع الروسي الأكراني (2022)،
- هذه العوامل وغيرها أدت إلى إحياء الاتجاه أكثر نحو تأمين أكبر قدر ممكن من الاحتياجات من المواد الغذائية الأساسية بالاعتماد على القدرات الإنتاجية المحلية؛ كعنصر مركزي في السياسات الزراعية والتجارية، وهذا ما ينقل اضطرابات الأسواق الزراعية من الحالة الظرفية إلى البعد الهيكلي.

انطلاقا مما سبق يتم إثبات خطأ الفرضية الأولى التي مؤداها أن اضطراب سوق الغذاء العالمي حالة ظرفية يمكن تجاوزها بتدابير على المدى القصير. وبالمقابل تم إثبات صحة الفرضية الثانية (تحقيق الأمن الغذائي عملية متعددة الأبعاد، ومساراتها معقدة ومتشابكة الأطراف؛ تفرض اعتماد نهج التكامل في الصياغة والتنفيذ)، إذ تداخل عدة أبعاد – على اختلاف أوزانها وأهميتها النسبية -في التأثير على مستوى الأمن الغذائي؛ وتعقيد سلسلة الغذاء من الإنتاج، التصنيع، التسويق، الاستهلاك، و هيكل الأسعار المحلية والعالمية، وتعدد الأطراف الفاعلة (المزارعون، الصناعيون، المستهلكون)، وتشابك السياسات على المستوى الكلي والجزئي، وتداخل مصلحة المزرعة والمؤسسة (الإنتاجية، التنافسية، حصة السوق) مع مصلحة الدولة (الميزان التجاري الزراعي، الاستقرار الاجتماعي وارتباطه بالعمالة الزراعية والنزوح الريفي)، وارتباط الأمن الغذائي بعدة مقاصد وقطاعات في أهداف التنمية المستدامة، وتعدد دوافع تقويض الأمن الغذائي والتغذية وانتقالها عبر النظم الغذائية، تؤكد جميعها أهمية المنظور الشامل، يجمع كل الأبعاد (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى الثقافية والسياحية) ؛ في دائرة التعامل السياساتي مع الأمن الغذائي، وتحقيق التكامل والتفاعل والانسجام ، وترجمته عمليا ببناء استراتيجية وطنية متكاملة للأمن الغذائي.

2-5 نتائج الدراسة:

- سيتأثر تأمين الاحتياجات الاستهلاكية عبر الواردات سلبيا إذا شهد العالم أزمة جديدة لارتفاع أسعار الغذاء لمستويات عالية، وتوافق ذلك مع تراجع المخزونات الاستراتيجية الغذائية للدول، و اضطراب أسعار الطاقة، ويزيد من مضاعفة الأثر على الدول المنتجة والمصدرة للنفط تزامن ارتفاع أسعار الغذاء مع تراجع العائدات النفطية، وأثرا مضاعفا على الدول التي تعيش تبعية لكليهما ؛ أي مضاعفة الأثر التضخمي للطاقة والغذاء.
- الدول التي تعيش تبعية للواردات لتغطية احتياجاتها من الأغذية، مقابل معدلات نمو سكاني مرتفع، وضعف الإنتاج الزراعي المحلي مع نقص الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية؛ سيكون اعتمادها على الواردات الغذائية مرشحا للزيادة، وفي أحسن الأحوال يستمر عند مستوياته الحالية في المستقبل المنظور، ما لم تتداركه باستراتيجية عميقة وتحرك فاعل لتحسين مستويات أمنها الغذائي.
- لا تحكم إنتاج الغذاء على المستوى العالمي شروط التخصص والميزة النسبية والتنافسية، بقدر ما يحكمه الاحتكار والتركز على مستوى الأقاليم والدول والشركات متعددة الجنسيات والشركات التجارية الحكومية والسياسات الحمائية.
- يرجع غياب فعالية تنفيذ سياسة الأمن الغذائي إلى عدم وجود استراتيجيات غذائية متكاملة للدولة، إذ عادة ما تقوم كل دائرة حكومية (وزارات، وكالات) بتصميم أحد جوانب الأمن الغذائي وبشكل انفرادي، في حين لا توجد هيئة موحدة تنسق عملية تصميم الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.
- تكامل تدخلات الأنظمة الفرعية (زراعية، صحية، اجتماعية، بيئية...) وإشراك جميع الأطراف المتدخلة في الأمن الغذائي (منتجين، محولين صناعيين، مستوردين ومصدرين، ومؤسسات البحث والتطوير، والهيئات المؤطرة ..) ، ودمج كل تدخلات السياسة الزراعية (القطاع الزراعي)، والسياسة الصناعية (القطاع الصناعي)، والسياسة التجارية الداخلية والخارجية، والسياسة التعليمية والصحية. من العوامل الكفيلة بنجاح أي استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي.
- تغاضي استراتيجيات التنمية بالبلدان النامية عن أهمية تنمية القطاع الزراعي (إنتاج الأغذية الأساسية)، وضعف أداء المركب الزراعي الغذائي ساهم في العجز عن تغطية الطلب المحلي من الغذاء ونجم عنه آثار مختلفة على التوازنات الاجتماعية (الفقر وسوء التغذية، العمالة الريفية، النزوح الريفي، البيئة)، وعلى مستوى التوازنات التجارية وموازين المدفوعات (التبعية الغذائية) ومفاقمة انعدام الأمن الغذائي،
- تمكن الحوكمة الإقليمية التشاركية واستغلال إمكانات التخطيط الإقليمي من الوصول لأنظمة غذائية صحية، يتحمل تكاليفها العديد من الأسر ذات الدخل المنخفض، وتمكن من خلق فرص عمل لائقة، وتحد من الفقر وتوقف التوسع الحضري على حساب الريف، وتقلل بشكل كبير من عدم المساواة بين الريف والحضر، وتسهم في الاستدامة البيئية.
- يوفر النظام الفعال للرصد والتقييم للأمن الغذائي القراءة الموضوعية لمحددات الأمن الغذائي والتعامل الواقعي والموضوعي معها في وضع السياسات والبرامج، ويشجع فرص التكيف ويساعد في تحديد أسباب الفشل النظامي وكذا العوامل التي تدعم النظم الغذائية المستدامة والصحية.

3-5 الاقتراحات:

- الانخراط النشط في الالتزام بأهداف التنمية المستدامة، وتجسيد الالتزام بالحق في الغذاء، ومدارسة إمكانية استصدار قانون شامل للأمن الغذائي والتغذية.
- إعداد واعتماد استراتيجية وطنية متكاملة لتحقيق الأمن الغذائي، ويمكن الانطلاق (في الجزائر) من إعادة طرح مستهدفات توسيع الامكانيات المحلية لتلبية الطلب على الغذاء، ومسارات تحقيقه ضمن خارطة الطريق للقطاع

الزراعي في آفاق 2020-2024 (البرنامج متوسط المدى)، وتوسيع مداها الزمني وسياسات التدخل بإشراك القطاعات الأخرى ذات الصلة، وجميع الأطراف المتدخلة وطنيا (منتجين، محولين صناعيين، مستوردين ومصدرين، ومؤسسات البحث والتطوير، وهيئات التأطير، مؤسسات التمويل، الغرف الفلاحية والتجارية، المجتمع المدني..)، واعتماد نهج اقليمي للأخذ بعين الاعتبار لاختلاف الامكانيات المحلية (إدراجها في مسار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم).

- إنشاء نظام فعال للرصد والتقييم (الأمن الغذائي) يعالج جميع البيانات ذات الصلة بالأمن الغذائي الوطني ومتابعتها الدورية، وإنشاء منصات مشتركة بين القطاعات للمعلومات وتبادل المعرفة والخبرات، يوفر القراءة الموضوعية لمحددات الأمن الغذائي والتعامل الواقعي والموضوعي معها في وضع السياسات والبرامج، والتكيف السريع مع تغيراتها.
- تطوير وظيفة ضبط الأسواق (الأسعار والتنظيم) لتوفير البيئة الملائمة لتحفيز النشاط الإنتاجي والتسويقي وتقليص التشوهات المحتملة ومحدودية المنافسة، وتوفير الإطار المؤسساتي والخدماتي اللازم لتقليص تكاليف المعاملات وتسهيلها ؛ وترقية أداء المركب الزراعي الغذائي لضمان تنافسيته واستمرارية مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي.
- اعتماد نهج شامل لإدارة المخاطر والاستجابة للأزمات (ذات الصلة بالغذاء) وتعزيز امكانيات فهمها وتخفيفها وإدارتها،بشكل استباقي وفي جميع المستويات,
- زيادة فرص الحصول على التمويل لأصحاب المستثمرات الفلاحية الصغيرة وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية (عامة) وتجاه الفلاحين خاصة، وتعزيزها أثناء الأزمات.

قائمة المراجع:

- الرسول أحمد أبو اليزيد، (2003). السياسات الاقتصادية الزراعية (رؤى معاصرة)، ا. الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة.
- جيهان هاريغان. (2018). الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب عالم المعرفة 465، (أشرف سليمان، المترجمون)، الكويت.
- كارلو كافيرو. (نوفمبر, 2003). السياسات الزراعية في الدول النامية، دمشق: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية.
- الأمم الأمم المتحدة. (2022). تقرير التنمية المستدامة 2022.

https://unstats.un.org/sdgs/report/2022/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2022_Arabic.pdf

- الأمم الأمم المتحدة، مركز تنسيق النظم الغذائية. (2022). *united nations food systems summit 2021*.

https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/2022/07/hub_faqs_ver5_final_arabic.pdf

- الأمم المتحدة. (سبتمبر 2010). **إطار العمل الشامل المحدث** ، فرقة العمل رفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA). (2020). رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية

doi: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-food-security-country-reviews- . english.pdf

- فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية .(2020) ,. .الأمن الغذائي والتغذية :بناء سردية عالمية نحو عام .2030روما :لجنة الأمن الغذائي العالمي

https://www.fao.org/3/ca9731ar/ca9731ar.pdf

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكو ESCWA. (2017). الأفق العربي 2030:آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية .
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. (2017). الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية نسخة عام 2017. روما.

https://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs1617/OWEG-GSF/periodic-update/CFS_GSF_Periodic_Update_Draft_9Mar2017_ar.pdf

- لجنة الأمن الغذائي. (2012). الإطار الاستراتيجي لأمن الغذائي العالمي. روما.
https://www.fao.org/3/me597a/me597a.pdf

- المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية IFPRI. (01 اكتوبر, 2022).
https://www.ifpri.org: https://www.ifpri.org/topic/food-systems

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة و الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة. (2022). موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم : إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية.
doi: https://doi.org/10.4060/cc0640ar

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة منظمة الأغذية والزراعة. (2021). موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021 . تحويل النظم الغذائية: من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع.
doi: https://doi.org/10.4060/cb5409ar

- Padilla Martine, D. F. (1995). Les politiques alimentaires en Afrique du Nord. (KARTALA, Éd.) Paris: KARTALA.

- Rastoin (J-L)et Guersi. .(2010) .Le système alimentaire mondiale .Paris: Ed QUAE.

- Amaglobeli, D. E. (2022). Fiscal Policy for Mitigating the Social Impact of High Energy and Food Prices." IMF Note 2022/001. https://www.imf.org/en/Publications/IMF-Notes/Issues/2022/06/07/Fiscal-Policy-for-Mitigating-the-Social-Impact-of-High-Energy-and-Food-Prices-519013

- Zhou , J. Dellmuth, L. M., Adams. K. M., Neset, T. and von Uexkull,.(2020) .N, The Geopolitics of Food Security: Barriers to the Sustainable Development Goal of Zero Hunger .Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) ،,Stockholm .

- https://www.sipri.org/sites/default/files/2020-11/sipriinsight2011_zero_hunger_2.pdf

- Candel Jeroen J.L .(2018) .Diagnosing integrated food security strategies .,NJAS: Wageningen Journal of Life Sciences .84:1 ،
doi: https://doi.org/10.1016/j.njas.2017.07.001

- Malassis louis .(.1992,) .politique agricole ,politique alimentaire , politique agro-alimentaire, in . économie rurale ،n.211 .

- McMichael McMichael Philip .(2002) .La restructuration globale des systèmes agro-alimentaires . Mondes en développement – 1/2002),N117 .

- OCDE. (2013). Global Food Security: Challenges for the Food and Agricultural System. http://dx.doi.org/10.1787/9789264195363-en

- LANG .T & BARLING .(2012) .Food security and food sustainability: reformulating the debate . The Geographical Journal .326–313 ،(178),(4)
doi: http://www.jstor.org/stable/23360870

- OCDE. (2013). Global Food Security: Challenges for the Food and Agricultural System. http://dx.doi.org/10.1787/9789264195363-en

- Parsons K .(2019) .Brief 3: Integrated Food Policy - What is it and how can it help connect food systems. In: Rethinking Food Policy: A Fresh Approach to Policy and Practice.
https://www.kellyparsons.co.uk/_files/ugd/185621_e8523aa8fbd74cdcaa8d7028b5894493.pdf

- SIBINDI, N. (2020). Nexus Between Food Security and Trade in the Run-up to the World Food Systems Summit.
http://www.jstor.org/stable/resrep27021

- world bank,September, 2022, food security update.

https://thedocs.worldbank.org/en/doc/40ebbf38f5a6b68bfc11e5273e1405d4-0090012022/related/Food-Security-Update-LXIX-September-15-2022.pdf
- rethinking food policy fresh approach policy and practice. (s.d.). https://nutritionconnect.org/resource-center/rethinking-food-policy-fresh-approach-policy-and-practice
- UN, Promoting integrated food systems policies planning and governance, food systems summit 2021, Solution Cluster 4.3.1 , https://foodsystems.community/solution/promoting-integrated-food-systems-policies-planning-and-governance-2
- http://www.amis-outlook.org/amis-monitoring/monthly-report/en/#.Y2e6OL3MK00

[1] يتكون مؤشر الفاو لأسعار الغذاء من متوسط خمسة مؤشرات أسعار لمجموعة من السلع يتم تحديثها شهريًا ، وهي مرجحة بمتوسط حصص الصادرات لكل مجموعة (للفترة 2014-2016): مؤشر أسعار الحبوب بين الأسعار النسبية للذرة الرفيعة ؛ القمح والذرة والشعير جميع أنواع الأرز. مؤشر أسعار السكر. مؤشر أسعار الزيوت النباتية. مؤشر أسعار منتجات الألبان (الزبدة ومسحوق الحليب منزوع الدسم ومسحوق الحليب كامل الدسم والجبن). مؤشر أسعار اللحوم من متوسط أسعار أربعة أنواع من اللحوم http://www.amis-outlook.org/amis-monitoring/monthly-report/en/#.Y2e6OL3MK00

[2] بالإضافة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مبادرة المجموعة المعنية برصد الأراضي الزراعية العالمية (GEOGLAM) ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) ، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) ، والمجلس الدولي للحبوب (IGC)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، برنامج الأغذية العالمي (WFP) ، منظمة التجارة العالمية (WTO) ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ، فرقة العمل رفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي (UN-HLTF) ، والبنك الدولي.